البورصة
أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧
www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى
الأحد
٢٤ مايو ٢٠٢٦
٧ ذو الحجة ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البورصجية

جريدة إسبوعية اقتصادية

تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير

نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى

عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى

كريمة سلام

اخراج وتنفيذ

عصام حسنى

محمود طلعت

عبد الصبور حسن

هيئة التحرير

سحر عبدالغنى

ليلى أنور - خالد خليل

أحمد عبدالمنعم - عبدالعزيز عمر

عادل حسن - صفاء أرناؤوط

محمود نبيل - محمد التهامى

حنان نبيل - دعاء سيد

ياسر جمعة - حنان محمد

منال عمر

المراجعة اللغوية

عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ

٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان

٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة

تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية..

30 يونيو

تصحيح مسارات الطريق نحو الجمهورية الجديدة

بالأرقام.. رحلة ما بعد الثورة من استعادة الدولة إلى صناعة المستقبل

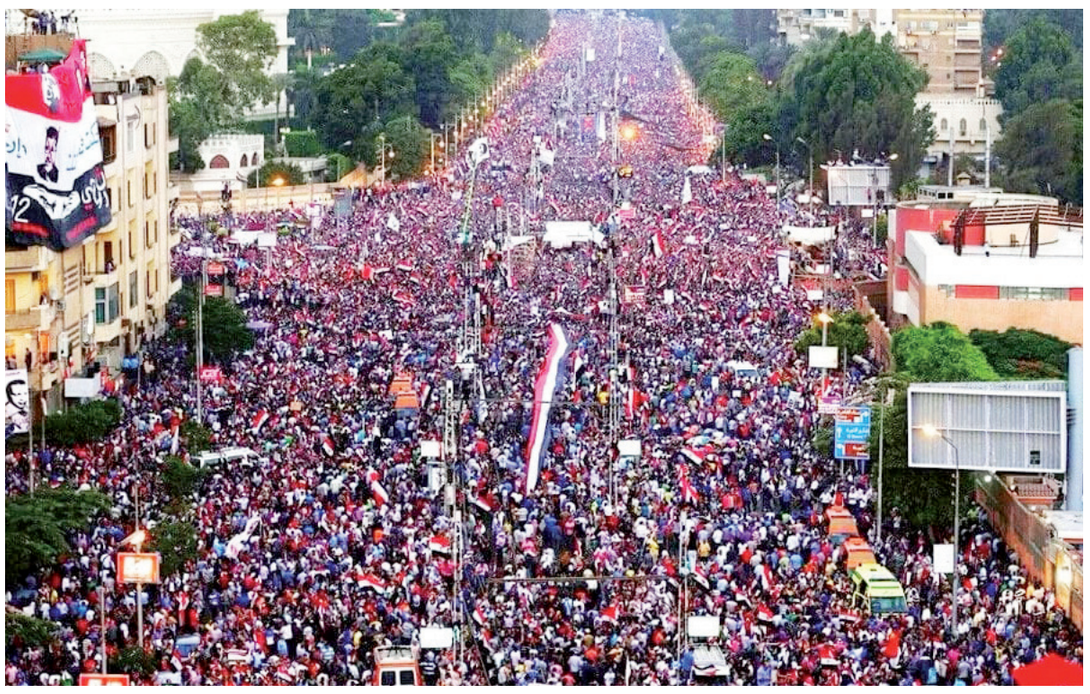

خبراء: تنفيذ أكبر عملية بناء وتنمية فى تاريخ مصر المعاصر

كتبت : ياسمين عبد الفتاح

لم تمثل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ رغبات ومطالب الشعب المصرى نحو تعديل المسار السياسى فقط.. بل باتت أيقونة تصحيح المسار على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث دخلت مصر مرحلة جديدة من تاريخها الحديث لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق التنمية فى مختلف القطاعات.

وكانت البداية بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمشروعات القومية الكبرى المستهدفة معالجة المشاكل المتراكمة، ووضع أسس لتنمية مستدامة.

لنبدأ التحرك الهادئ نحو المرحلة الجديدة من التنمية ودعم البنية التحتية والقطاعات ذات الأهمية سواء مشروعات الطاقة أو الأمن الغذائى أو شبكة الطرق مستهدفين الوصول لحياة كريمة للمصريين .

تحسن أداء الاقتصاد المصري

وطبقا للدراسات والبيانات المؤسسية والمؤشرات الدولية التى أظهرت تحسنًا ملحوظًا فى أداء الاقتصاد المصري، حيث جاءت تقديرات صندوق النقد الدولى الصادرة فى أبريل ٢٠٢٦ مصر فى المرتبة الثانية عربيًا من حيث حجم الناتج المحلى الإجمالى وفقًا لتعادل القوة الشرائية، فيما توقع البنك الدولى استمرار نمو الاقتصاد المصرى ليصل إلى ٤,٣٪ خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ثم إلى ٤,٨٪ خلال العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مدعومًا بتحسن مناخ الأعمال وزيادة الاستثمارات وتوافر النقد الأجنبي.

كما شهدت معدلات التضخم تراجعًا تدريجيًا بعد موجة الارتفاعات التى شهدتها السنوات الماضية، حيث انخفضت من ذروة بلغت ٣٨٪ فى سبتمبر ٢٠٢٣ إلى ١٤,٦٪ فى مايو ٢٠٢٦، بالتوازى مع تراجع معدل البطالة إلى ٦٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، وهو ما يعكس توسع سوق العمل وخلق فرص جديدة من خلال المشروعات القومية والاستثمارات المختلفة.

تحقيق الأمن الغذائي

وعلى صعيد تحقيق الأمن الغذائى وتعزيز الرقعة الزراعية، وطبقا للتقارير المعلنة قد نفذت الدولة عددًا من المشروعات الزراعية الكبرى التى أسهمت فى زيادة الرقعة الزراعية بنحو ٤,٥ مليون فدان. وشملت هذه المشروعات المشروع القومى لاستصلاح ١,٥ مليون فدان، ومشروع مستقبل مصر الزراعى الذى يضم نحو ٥٠٠ ألف فدان، إلى جانب مشروع الدلتا الجديدة الذى يستهدف الوصول إلى مليونى فدان، فضلًا عن مشروع الصوب الزراعية الذى يعتمد على أحدث التقنيات الزراعية لزيادة الإنتاجية وترشيد استخدام المياه.

وشهد قطاع الطاقة طفرة غير مسبوقة خلال السنوات الماضية، بعدما تحولت مصر من مواجهة تحديات فى إمدادات الكهرباء والغاز إلى امتلاك بنية قوية تؤهلها للقيام بدور إقليمى مهم فى مجال الطاقة.

كما توسعت مصر فى مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، ومن بينها مشروع «أوبليسك» للطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، إضافة إلى مشروعات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بإجمالى قدرات مستهدفة تصل إلى ٣١٠٠ ميجاوات.

طفرة مشروعات البنية التحتية

وفى قطاع البنية التحتية، نفذت الدولة المشروع القومى للطرق الذى ساهم فى تطوير شبكة النقل وتحسين الربط بين المحافظات والمناطق التنموية الجديدة. وبلغت استثمارات الطرق والكبارى نحو ٣٢,٩ مليار جنيه، وشملت تنفيذ وتطوير عدد من المحاور والطرق الاستراتيجية، من بينها محور ٣٠ يونيو بطول ٢١٠ كيلومترات، وطريق الصعيد الصحراوى الغربي، وطريق الجلالة، إلى جانب التوسع فى وسائل النقل الجماعى الحديثة مثل المونوريل والقطار الكهربائى السريع.

وامتدت جهود التنمية إلى الريف المصرى من خلال المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، التى تعد واحدة من أكبر المبادرات التنموية المتكاملة، حيث شهدت المرحلة الأولى تنفيذ نحو ٢٣ ألف مشروع فى ١٤٧٧ قرية داخل ٢٠ محافظة، استفاد منها نحو ١٨ مليون مواطن، مع توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى محافظات الصعيد. كما تستهدف المرحلة الثانية تطوير ١٦٦٧ قرية إضافية يعيش بها نحو ٢١ مليون مواطن، بما يسهم فى تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والتعليم والصحة والبنية الأساسية.

استثمارات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية

وفى مجال التنمية البشرية، واصلت مصر تعزيز استثماراتها فى قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، الأمر الذى انعكس على تحسن مؤشر التنمية البشرية، لتظل ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وفقًا لتقارير الأمم المتحدة. وأسهمت برامج التأمين الصحى الشامل وتطوير التعليم وتمكين المرأة والتوسع فى التحول الرقمى فى دعم هذا التقدم وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

فيما أكدت التقارير الحكومية المدعومة بالرؤى على أرض الواقع منذ ثورة ٣٠ يونيو، فقد شكلت المشروعات القومية والإصلاحات الاقتصادية والتنموية ملامح مرحلة جديدة سعت إلى بناء دولة حديثة قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة. وبينما لا تزال عملية البناء مستمرة، فإن ما تحقق فى قطاعات الاقتصاد والطاقة والزراعة والبنية التحتية والتنمية البشرية يعكس حجم التحولات التى شهدتها مصر خلال السنوات الماضية، ويؤكد أن الجمهورية الجديدة قامت على رؤية تستهدف تعزيز قدرات الدولة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتهيئة بيئة أكثر قدرة على استيعاب متطلبات المستقبل.

وجاءت تصريحات المسئولين الصحفية أو المتلفزة لتؤكد ماجاء بالتقارير المعلنة والمنشورة ومنها ما أكده، اللواء سمير فرج الخبير الاستراتيجى حيث قال أن ثورة ٣٠ يونيو لم تكن مجرد حدث سياسى غيّر مسار الدولة المصرية، وإنما مثلت بداية مرحلة جديدة انتقلت خلالها مصر من إدارة الأزمات إلى صناعة المستقبل، ومن مواجهة تحديات تهدد استقرار الدولة ومؤسساتها إلى تبنى رؤية استراتيجية شاملة تستهدف بناء دولة قوية وحديثة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

مشروع وطنى متكامل من القيادة السياسية

واضاف فى تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أن ما جرى خلال السنوات التى أعقبت الثورة يؤكد أن القيادة السياسية تبنت مشروعًا وطنيًا متكاملًا ارتكز على إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها الاقتصادية والتنموية، مشيرًا إلى أن الدولة واجهت فى عام ٢٠١٣ تحديات غير مسبوقة على المستويات الأمنية والاقتصادية والخدمية، إلا أنها استطاعت خلال فترة زمنية وجيزة أن تضع أسس الجمهورية الجديدة القائمة على التخطيط العلمى والتنمية الشاملة.

وأضاف أن الإنجازات التى تحققت لا يمكن قياسها فقط بحجم المشروعات التى تم تنفيذها، وإنما بما أحدثته من تغيير جذرى فى قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها وتأمين مستقبل الأجيال القادمة، لافتًا إلى أن المؤشرات الاقتصادية الدولية أصبحت تعكس بصورة واضحة نتائج تلك السياسات.

وأشار إلى أن نجاح الدولة فى خفض معدل التضخم بالتوازى مع تراجع معدل البطالة يعكس قدرة الاقتصاد المصرى على تجاوز تداعيات الأزمات العالمية والإقليمية، واستعادة مسار النمو رغم الظروف الاستثنائية التى يشهدها العالم.

وأكد فرج أن أحد أهم الدروس المستفادة من تجربة ما بعد ٣٠ يونيو يتمثل فى أن الأمن القومى لم يعد مفهومًا عسكريًا فقط، بل أصبح يرتبط أيضًا بالأمن الغذائى والطاقة والمياه والبنية التحتية وفرص العمل..ومن هذا المنطلق، اتجهت الدولة إلى تنفيذ مشروعات استراتيجية ضخمة أسهمت فى إضافة نحو ٤,٥ مليون فدان إلى الرقعة الزراعية المصرية، بما يعزز قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتى وتقليل فاتورة الاستيراد وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

التحول فى قطاع الطاقة

وأضاف أن قطاع الطاقة يمثل نموذجًا واضحًا للتحول الذى شهدته مصر خلال العقد الماضي، حيث انتقلت الدولة من مواجهة تحديات حادة فى الكهرباء والطاقة إلى امتلاك بنية تحتية متطورة وفائض إنتاج يؤهلها للقيام بدور إقليمى محوري، خاصة فى ظل التوسع فى مشروعات الطاقة المتجددة، وهو ما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمى للطاقة فى منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط.

وأشار «فرج» إلى أن ما تحقق فى قطاع البنية التحتية لا يقل أهمية عن الإنجازات الاقتصادية، موضحًا أن الدولة نجحت فى تنفيذ شبكة طرق ومحاور قومية غير مسبوقة ساهمت فى ربط مناطق التنمية الجديدة بالموانئ والمراكز الصناعية والزراعية، وخفض زمن الانتقال وتكاليف النقل، الأمر الذى انعكس بصورة مباشرة على جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال.

وقال إن ما يميز التجربة المصرية بعد ٣٠ يونيو هو أنها لم تعتمد على حلول مؤقتة أو إجراءات قصيرة الأجل، بل قامت على تأسيس بنية قوية للمستقبل من خلال الاستثمار فى الإنسان المصري، وتطوير التعليم والرعاية الصحية، والتوسع فى برامج الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، والتحول الرقمي، وهى جميعها عناصر أساسية لبناء دولة عصرية قادرة على المنافسة فى عالم سريع التغير.

مصر بعد ١٣ عاما من ثورة ٣٠ يونيو

وشدد على أن مصر بعد نحو ١٣ عاما من ثورة ٣٠ يونيو أصبحت أكثر قدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بفضل ما تمتلكه من مؤسسات قوية وبنية تحتية حديثة واقتصاد أكثر تنوعًا، لافتا الى أن ما تحقق خلال السنوات الماضية لم يكن مجرد إنجازات متفرقة، وإنما جزء من مشروع وطنى متكامل نقل الدولة المصرية من مرحلة الدفاع عن البقاء إلى مرحلة التخطيط للمستقبل وصناعة التنمية وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة وقادرة على تحقيق تطلعات شعبها.

وطبقا لتصريحاته الصحفية لوكالة انباء الشرق الأوسط .. قال اللواء طيار دكتور هشام الحلبي، المستشار بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، إن ثورة ٣٠ يونيو مثلت نقطة تحول فارقة فى مسيرة الدولة المصرية الحديثة، إذ لم تقتصر آثارها على استعادة الاستقرار السياسى والأمني، وإنما أرست الأساس لانطلاقة تنموية غير مسبوقة شملت مختلف القطاعات، وأسهمت فى إعادة بناء الدولة على أسس قوية قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف أن ما شهدته مصر خلال السنوات التى أعقبت الثورة يعد أكبر عملية بناء وتنمية فى تاريخها المعاصر، حيث نجحت الدولة فى تنفيذ شبكة عملاقة من الطرق والمحاور والكبارى غيرت خريطة الحركة والنقل داخل الجمهورية، وربطت بين المحافظات والمناطق العمرانية الجديدة، وأسهمت فى تقليل زمن الانتقال وتكاليف النقل ودعم حركة التجارة والاستثمار.

وذكر أن قطاع الزراعة شهد طفرة نوعية غير مسبوقة من خلال إطلاق مشروعات قومية كبرى لاستصلاح ملايين الأفدنة، وفى مقدمتها مشروع الدلتا الجديدة ومستقبل مصر وتوشكى، بما عزز من جهود تحقيق الأمن الغذائى وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن إدخال نظم الرى الحديثة والتوسع فى استخدام التكنولوجيا الزراعية.

رؤية تنموية شاملة

وأشار المستشار بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية إلى أن الدولة لم تكتفِ بتطوير البنية التحتية والزراعة، بل أطلقت رؤية تنموية شاملة امتدت إلى قطاعات الإسكان والصناعة والطاقة والتعليم والصحة، حيث تم إنشاء مدن جديدة على أحدث النظم العمرانية، وتطوير المناطق غير المخططة، وتنفيذ مشروعات ضخمة فى مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة، ما جعل مصر تمتلك بنية أساسية تعد من بين الأكثر تطوراً فى المنطقة.

وأوضح أن حجم الإنجازات التى تحققت خلال السنوات الماضية يعكس وجود إرادة سياسية واضحة ورؤية استراتيجية بعيدة المدى تستهدف بناء دولة عصرية قادرة على المنافسة وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل للشباب، مؤكداً أن التنمية التى تشهدها مصر ليست مشروعات منفصلة، وإنما خطة متكاملة لإعادة صياغة الجغرافيا الاقتصادية للدولة ورفع جودة حياة المواطنين.

وشدد الحلبى على أن ثمار ثورة ٣٠ يونيو لم تقتصر على الحفاظ على الدولة الوطنية وإنقاذ مؤسساتها، بل امتدت لتشمل تأسيس مرحلة جديدة من البناء والتنمية الشاملة، وهو ما يظهر بوضوح فى المشروعات القومية المنتشرة من أقصى شمال البلاد إلى جنوبها، والتى تمثل استثماراً حقيقياً فى مستقبل الأجيال القادمة .

> المشروعات القومية تقود التحول الاقتصادى والتنموى طوال ١٢ عامًا

> طفرة فى البنية التحتية وزيادة الرقعة الزراعية بنحو ٤.٥ مليون فدان

قاد الإصلاح نحو الاستقرار والنمو..

«القطاع المصرفى» خط الدفاع الاقتصادى الأول بعد الثورة

كتب ياسر جمعه

أكدت الدكتورة شيماء وجيه، الخبيرة المصرفية، أن ثورة ٣٠ يونيو مثلت نقطة انطلاق حقيقية لإعادة بناء الاقتصاد المصري، ليس فقط على المستوى السياسي، وإنما عبر إطلاق برنامج إصلاح اقتصادى شامل أعاد هيكلة الاقتصاد ومنحه قدرة أكبر على مواجهة الصدمات والأزمات العالمية.

وقالت إن السنوات الثلاثة عشر الماضية شهدت تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة تزامنت مع تحديات استثنائية، بدءًا من برنامج الإصلاح الاقتصادي، مرورًا بجائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وصولًا إلى اضطرابات التجارة العالمية والتوترات الجيوسياسية، ورغم ذلك تمكن الاقتصاد المصرى من الحفاظ على قدر كبير من الاستقرار والمرونة.

وأوضحت أن البنك المركزى المصرى واجه واحدة من أكثر الفترات تعقيدًا فى تاريخه، حيث تعامل مع موجات تضخمية عالمية غير مسبوقة، وتقلبات حادة فى الأسواق الدولية، وتحديات تتعلق بأسواق الصرف والتدفقات الرأسمالية، مؤكدة أن السياسات النقدية التى اتبعها نجحت فى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفى وتعزيز متانته، واحتواء الضغوط التضخمية تدريجيًا، بما أسهم فى الحفاظ على الاستقرار المالي.

وأضافت أن القطاع المصرفى المصرى أثبت خلال العقد الأخير أنه أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية، من خلال التوسع فى التمويل، وارتفاع مستويات السيولة والملاءة المالية، إلى جانب التوسع في الشمول المالى والتحول الرقمي، فضلاً عن المبادرات التمويلية التى أطلقها البنك المركزى لدعم الصناعة، والتمويل العقاري، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما انعكس على زيادة النشاط الاقتصادى وتحفيز الاستثمار.

وأشارت إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب استمرار التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، بما يدعم استقرار الأسعار، ويعزز الثقة فى الاقتصاد المصري، ويهيئ بيئة أكثر جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

من جانبه، أكد باهر عبد العزيز، الخبير الاقتصادي، أن ثورة ٣٠ يونيو مثلت بداية لمرحلة جديدة من إعادة بناء الاقتصاد الوطنى على أسس أكثر صلابة، موضحًا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى نجح فى معالجة اختلالات هيكلية استمرت لعقود، وأسهم فى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى واستعادة ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية.

وأوضح أن الدولة نفذت خلال السنوات الماضية استثمارات ضخمة فى مشروعات البنية التحتية، شملت الطرق والمحاور والموانئ والمدن الجديدة وشبكات الكهرباء والاتصالات، وهو ما ساهم فى تحسين بيئة الأعمال، وخفض تكاليف الإنتاج والنقل، ورفع تنافسية الاقتصاد المصري.

وأضاف أن قطاع الطاقة شهد تحولًا استراتيجيًا كبيرًا، بعد تحقيق الاكتفاء من الكهرباء والتوسع فى مشروعات الطاقة المتجددة والاستفادة من اكتشافات الغاز الطبيعي، بما عزز أمن الطاقة ورسخ مكانة مصر كمركز إقليمى للطاقة.

وأشار إلى أن الدولة حرصت على تحقيق التوازن بين الإصلاح الاقتصادى والحماية الاجتماعية، من خلال التوسع فى برامج «تكافل وكرامة» و«حياة كريمة»، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، بما خفف من آثار الإصلاح على الفئات الأكثر احتياجًا.

وأكد أن المرحلة المقبلة يجب أن تركز على تعميق التصنيع المحلي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، ورفع معدلات التصدير، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، باعتبارها الركائز الأساسية لتحقيق نمو اقتصادى مستدام.

واختتم باهر عبد العزيز تصريحاته بالتأكيد على أن ما تحقق خلال الاثنى عشر عامًا الماضية يمثل تحولًا اقتصاديًا حقيقيًا، نقل الدولة من مرحلة إدارة الأزمات إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة المتغيرات العالمية، مشددًا على أن الحفاظ على مكتسبات الإصلاح وتعزيز الاقتصاد الإنتاجى سيكونان مفتاح المرحلة المقبلة.

قفز بنسبة 569%..

الناتج المحلى شاهد على نجاح 30 يونيه

تقرير - محمد الدسوقي:

أسست التحولات الهيكلية العميقة التى انطلقت عقب ثورة ٣٠ يونيو المجيدة لعهد جديد للاقتصاد المصري، عبر الانتقال الجذرى من سياسة تسيير الأزمات المؤقتة إلى استراتيجية البناء المستدام وصياغة الركائز السيادية.

ويعد نمو الناتج المحلى الإجمالى واجهة التحول الهيكلي، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للاقتصاد من ٢,٧ تريليون جنيه عقب الثورة مباشرة لتصل إلى ١٨,١٣ تريليون جنيه بمعدل نمو تجاوز ٥٦٩٪، مما رفع متوسط نصيب الفرد إلى أكثر من ١٦٨ ألف جنيه مقارنة بنحو ٢١,٣ ألف جنيه سابقاً.

وانعكست الثقة المتزايدة فى النظام المصرفى وسياسة ترسيخ الشمول المالى بدورها فى تضاعف إجمالى الودائع والسيولة المحلية بأكثر من سبعة أضعاف، لتصعد من ١,٧٤٠ تريليون جنيه إلى ١٥,٠٠٩ تريليون جنيه بنمو بلغت نسبته ٧٦٢,٥٪.

وعلى صعيد الجاذبية الاستثمارية للدولة، قفزت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ذروتها عند ٤٦,١ مليار دولار بفضل شراكات كبرى كصفقة رأس الحكمة وتفعيل الرخصة الذهبية، مقارنة بـ ٤ مليارات دولار سنوياً فى عهود سابقة.

وسجل الاستثمار غير البترولى صافى تدفق للداخل بلغ ١٣,٥ مليار دولار فى غضون تسعة أشهر بعد توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية، بالتوازى مع قفزة الصادرات السلعية غير النفطية من ٢١,٩ مليار دولار إلى ٥٢ مليار دولار.

وحملت مؤشرات نمو قطاعات السياحة والزراعة اللوجستيات قصة نجاح كبرى، ضمن خطط تنويع مصادر النقد الأجنبى والأمن الغذائي؛ حيث استقبلت مصر ١٩ مليون سائح فى عام ٢٠٢٥ مع مستهدف طموح بجذب ٢٠ مليون سائح، ليدخل البلاد ٧,٥ مليون زائر فى أول خمسة أشهر من العام الجارى وحده ضخوا عوائد بقيمة ٦,٨ مليار دولار تدعمها طاقة فندقية تتجاوز ٢٢٨,١ ألف غرفة.

وتوسعت الرقعة الزراعية الإجمالية بنسبة ١١٪ لتصعد من ٩,١ مليون فدان إلى ١٠,١ مليون فدان بفضل مشروعات الدلتا الجديدة وتوشكى، منها استصلاح ٦١٠,٨ ألف فدان دفعة واحدة، تزامنا مع تطوير المنظومة اللوجستية بتحسين كفاءة تفريغ ميناء دمياط بقدرة ٧٠٠ طن فى الساعة، وصوامع الإسكندرية إلى ٦٤٠ طناً، بجانب تدشين صومعة بورسعيد بسعة ١٠٠ ألف طن.

واستوعب سوق العمل ملايين الأيدى العاملة لتقفز القوة الإجمالية إلى ٣٤,١٥٤ مليون فرد، مع ارتفاع عدد المشتغلين الفعليين من ٢٤,٧ مليون إلى ٣٢,٠١٨ مليون مشتغل، ما أدى إلى تراجع معدلات البطالة.

وخصصت الدولة ميزانيات ضخمة لدعم سياسات الإسكان الاجتماعي، عبر بناء ٢٤٥ ألف وحدة بقيمة ٣٢ مليار جنيه، وتنفيذ ٣٥٥ ألف وحدة إضافية باستثمارات ٧١ مليار جنيه، وتخصيص ٢٥ ألف وحدة مجهزة بالكامل لإنهاء العشوائيات غير الآمنة، مع تدشين ١٤ مدينة ذكية جديدة تقودها العاصمة الإدارية.

تغلب على التحديات ببرنامج الإصلاحات..

مكاسب الاقتصاد فى 13 عام

كتبت: ولاء النجار

لم تكن السنوات التى سبقت ثورة ٣٠ يونيو مجرد مرحلة من التحديات الاقتصادية، بل مثلت اختبارًا صعبًا للاقتصاد المصرى الذى واجه آنذاك تراجعًا فى مؤشرات النمو، وارتفاعًا فى معدلات البطالة، واتساعًا لعجز الموازنة والميزان التجاري، إلى جانب أزمة طاقة أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين.

وبعد مرور ١٣ عامًا، تكشف المؤشرات الرسمية عن تغيرات كبيرة فى عدد من القطاعات الاقتصادية والتنموية، مدفوعة ببرامج الإصلاح الاقتصادى ومشروعات البنية التحتية والاستثمارات فى قطاع الطاقة، وفقًا لخبراء اقتصاديين ومتخصصين.

وقال الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادى ونائب رئيس الاتحاد العربى للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربى بجامعة الدول العربية لشؤون التنمية الاقتصادية، إن الاقتصاد المصرى قبل ثورة ٣٠ يونيو كان يواجه أوضاعًا شديدة الصعوبة، موضحًا أن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى شهدت تراجعًا ملحوظًا، سواء فى معدلات النمو أو الصادرات والإيرادات العامة، فى مقابل ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجارى وزيادة معدلات البطالة، وهو ما وضع الاقتصاد فى مواجهة تحديات كبيرة.

وأضاف غراب أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى نفذته الدولة خلال السنوات الماضية ساهم فى تعزيز قوة الاقتصاد المصرى وزيادة قدرته على مواجهة الأزمات العالمية، مشيرًا إلى أن الاقتصاد المصرى يتميز بالتنوع، وهو ما ساعده على الصمود أمام التداعيات الاقتصادية الدولية.

وأوضح أن معدل النمو الاقتصادى ارتفع من نحو ٢,٩٪ خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٦,٦٪ فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢، فيما سجل ٥,١٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى الجاري.

كما ارتفع الناتج المحلى الإجمالى من نحو ٢,١٣ تريليون جنيه فى ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٠,٢ تريليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بينما اقترب الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ من ٤١٢,١٦ مليار دولار.

وأضاف أن قطاع السياحة شهد أيضًا نموًا ملحوظًا، إذ ارتفعت الإيرادات من نحو ٧,٢ مليار دولار فى عام ٢٠١٤ إلى ١٣,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، ثم سجلت ١٦,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥ مع استقبال نحو ١٩ مليون سائح.

كما أكد أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفعت من ١٨,٥ مليار دولار فى العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٣٢,٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٢، ثم سجلت نحو ٣٩,٢ مليار دولار خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٥ إلى أبريل ٢٠٢٦.

وأوضح غراب أن معدل البطالة تراجع من نحو ١٣٪ فى عام ٢٠١٤ إلى ٦,٣٪ خلال عام ٢٠٢٥، لافتًا إلى أن الدولة أولت اهتمامًا متزايدًا بالقطاع الخاص عبر وثيقة سياسة ملكية الدولة، بهدف رفع مساهمته فى الاقتصاد إلى أكثر من ٦٥٪.

وأضاف أن الصادرات المصرية غير البترولية بلغت نحو ٤٨,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، مع استهداف الوصول بها إلى ١٠٠ مليار دولار، كما ارتفع الاحتياطى النقدى من ٢٥,٨ مليار دولار فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أكثر من ٥٣ مليار دولار حاليًا.

وأشار أيضًا إلى نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ ارتفع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر من ٣,١ مليارات دولار فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٢,٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فيما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر نحو ٤٦,١ مليار دولار بنهاية العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

ملف الطاقة.. من الانقطاعات إلى الاستقرار

من جانبه، قال الدكتور جمال القليوبي، أستاذ هندسة البترول والطاقة، إن قطاع الطاقة فى مصر شهد تحولًا شاملًا بعد ثورة ٣٠ يونيو، موضحًا أن البلاد انتقلت من مرحلة العجز فى إنتاج الكهرباء والاعتماد على مصادر محدودة للطاقة إلى مرحلة التنوع والاستقرار، رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

وأضاف أن أزمة انقطاع الكهرباء التى شهدتها مصر فى السنوات السابقة دفعت الدولة إلى تبنى خطة متكاملة لتنويع مصادر الطاقة، إلى جانب إبرام اتفاقيات دولية لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وهو ما ساعد على استقرار القطاع خلال مرحلة التحول.

وأكد القليوبى أن الدولة تبنت استراتيجية «مزيج الطاقة» لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، الذى كان يمثل النسبة الأكبر من إنتاج الكهرباء، موضحًا أن المستهدف الحالى يشمل توزيع مصادر الطاقة بين الغاز الطبيعى والطاقة النووية والطاقة المتجددة والطاقة الكهرومائية والبترول، بما يحقق تنوعًا واستدامة فى منظومة الطاقة.

وأشار خبير الطاقة إلى أن الدولة ضخت استثمارات تجاوزت ٣,٥ تريليون جنيه فى قطاع الكهرباء، إلى جانب نحو تريليونى جنيه فى قطاع البترول والغاز الطبيعي، شملت تطوير شبكات النقل الكهربائى وإنشاء محطات وتحكمات حديثة رفعت كفاءة البنية التحتية.

وأضاف أن نسبة مساهمة الطاقة المتجددة ارتفعت من نحو ١,٥٪ قبل ٣٠ يونيو إلى نحو ٢٠٪ حاليًا، مع إنتاج يقارب ٩٠٠٠ ميجاوات من مصادر الطاقة النظيفة، مؤكدًا أن إدراج مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء ضمن الخطط القومية منذ عام ٢٠١٧ عزز قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة الأزمات العالمية وتقلبات أسواق الطاقة.

دراسة لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية تكشف سياسات الدولة..

30 يونيو.. إعلان الجمهورية الاقتصادية الجديدة

بدأت بالتدريج تتضح بعض معالم التوجهات الاقتصادية للإدارة المصرية الجديدة فى أعقاب ٣٠ يونيو، والتى اتخذت خطاً واحداً إلى حد بعيد سواء فى العام الانتقالى تحت رئاسة المستشار عدلى منصور، أو منذ انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسى منتصف العام الحالى ٢٠١٤.

وبالرغم من القصر النسبى للفترة المذكورة وما يترتب على ذلك من عدم اتضاح نتائج السياسات الاقتصادية أو حتى اكتمال اجراءاتها، إلا أن المؤشرات الحالية قد تتيح إمكانية استشراف سيناريوهات ورؤى للاقتصاد المصرى فى الفترة المقبلة فى ظل الإدارة الحالية وتوجهاتها.

السياسات المالية وعجز الموازنة

وكانت أولى معالم السياسات الاقتصادية للإدارة المصرية الجديدة فى المرحلة الراهنة هى الاتجاه التدريجى صوب سياسات مالية أقرب إلى التقشف، وإعلان السعى إلى تقليص عجز الموازنة والدين العام كهدف رئيسى فى المرحلة المقبلة.

وانعكس ذلك إلى حد ما فى الموازنة الجديدة وإجراءات تحريك أسعار بعض السلع والخدمات، والتى تهدف إلى تقليص عجز الموازنة إلى ١٠٪ فقط من الناتج المحلى فى العام المالى ٢٠١٤\٢٠١٥ فى مقابل ١٢٪ فى العام السابق، وتخفيض الدين العام ليصل إلى ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى كخطوة أولى فى مساعى ستمتد لأعوام مقبلة وتهدف للوصول به إلى حدود الـ ٨٠٪-٨٥٪ بحلول عام ٢٠١٦\٢٠١٧.

وتجسد ذلك جزئياً فى الموازنة العامة الجديدة من خلال اقتطاع بعض مخصصات الإنفاق والحد من نمو مخصصات أخرى.

فمخصصات الدعم على سبيل المثال تم تثبيتها فى مشروع الموازنة الحالى عند ٢٣٣,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٣٣,٣ مليار مخصصات فعلية للعام المالى الماضي، وذلك بنمو ٠,٢٪ فقط، فى حين كان نمو مخصصات الدعم الفعلية المتوقعة للعام الماضى عن نظيرتها المتحققة فى العام المالى ٢٠١٢\٢٠١٣ تبلغ نحو ١٨,٤٪.

وبشكل إجمالى فقد تزايدت المصروفات العامة فى مشروع الموازنة الحالى بمقدار ٧,١٪ فقط مقارنة بزيادة للمصروفات الفعلية المتوقعة للعام الماضى عن سابقه ٢٠١٢\٢٠١٣ بـ ٢٥,٣٪، وزيادة الأخير عن ٢٠١١\٢٠١٢ بـ ٢٤,٩٪.

كما تم زيادة الايرادات من ٥٠٦,٦ مليار جنيه وفقاً للأرقام الفعلية المتوقعة للعام الماضى إلى ٥٤٨,٦ مليار فى الموازنة الحالية، وهى زيادة قد تبدو طبيعية إلى حد ما ولا تشير إلى ارتفاعات كبيرة فى الضرائب كمصدر أساسى للإيرادات، لكن الأرقام توضح أن الزيادة فى الضرائب فى الموازنة الحالية هى الأكبر مقارنة بسابقاتها لكن ذلك لا ينعكس بوضوح فى الايرادات نظراً لانخفاض المنح التى دخلت إلى الإيرادات من ١١٧,٢ مليار جنيه فى العام المالى السابق إلى ٢٣,٥ مليار فقط فى العام الحالي، فنمو حصيلة الضرائب فى الموازنة الحالية عن العام الماضى يبلغ ٢٦,٧٪ مقارنة بـ ١٤,٥٪ فى العام الماضى و٢١٪ فى العام السابق له.

الحد من نمو الإنفاق

يعنى هذا باختصار أن الموازنة الحالية تشهد الحد من نمو الإنفاق من خلال استهداف الدعم بالأساس، خاصة دعم السلع التموينية الذى تم خفضه من ٣٤,٦ مليار إلى ٣١,٥ مليار، ودعم المواد البترولية الذى تم خفضه من ١٣٠,٤ مليار جنيه إلى ١٠٠,٢ مليار فى العام الحالى ، مع السعى لزيادة الإيرادات من جانب آخر من خلال الضرائب.

وبالرغم من حتمية تقليص عجز الموازنة والدين العام لكسر حلقة التغذية الذاتية التى تربطهما، حيث تمثل فوائد الدين ٢٥٪ تقريباً من الموازنة العامة بما يسهم فى زيادة العجز والذى يتم سداده بالاقتراض، بما يحمل الموازنات التالية عبء فوائد ومدفوعات إضافية يفاقم من العجز بها ويدفع نحو المزيد من الاقتراض لسداده وهكذا، بالرغم من ذلك، فإن آلية وتوقيت اتباع سياسات تقشفية (أو تميل تدريجياً نحو التقشف لمزيد من الدقة)، يمثل عنصراً حاسماً فى آثارها الكلية على الاقتصاد المصرى، بالإضافة إلى مدى فاعليتها فى تحقيق هدفها الرئيسى بتقليص عجز الموازنة والدين العام.

فبجوار الآثار الاجتماعية الفورية لتحريك أسعار بعض السلع والخدمات وتقليص الدعم عن أخرى بما يزيد من الأعباء المعيشية على المواطنين خاصة الفئات الأكثر فقراً، فإن الآثار الكلية لسياسات التقشف تحمل أبعاداً أكثر عمقاً وخطورة.

فمن خلال تخفيض الانفاق العام (أو البدء بتحجيم نموه) وزيادة الايرادات العامة عبر توسع فى حصيلة الضرائب هو الأكبر منذ أعوام، قد يبدأ نمو الاقتصاد فى التباطؤ كنتيجة لتراجع الانفاق الحكومى بجوار انخفاض الاستهلاك الشخصى بعد زيادة الضرائب وارتفاع أسعار السلع.

المقارنة مع منطقة اليورو

ومع تباطؤ نمو الاقتصاد كنتيجة لسياسات التقشف، ستتزايد معدلات البطالة وبالتالى معدلات الفقر بما يخلق الحاجة لزيادة التحويلات الاجتماعية مرة أخرى لمواجهة الضغوط والاحتياجات الاجتماعية، وفى الوقت ذاته فإن تراجع النمو سيؤدى لتراجع الإيرادات العامة نظراً لانخفاض حصيلة الضرائب مع تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية وضعف الاستهلاك.

وهو ما يعنى ببساطة زيادة الإنفاق وتقليص الإيرادات وبالتالى زيادة العجز والديون مرة أخرى، أى أن محاولة تخفيض عجز الموازنة قد تُؤدى ليس فقط إلى تباطؤ النمو لكن إلى ارتفاع العجز ذاته مرة أخرى.

وربما كان الوضع الراهن فى منطقة اليورو خير مثال على آثار إجراءات التقشف على الاقتصاد فى فترات الأداء المتراجع (مع الفارق فى حدة التقشف بين مصر وبلدان اليورو، والنمو الاقتصادى فيهما).

فالبيانات الاحصائية الرسمية عن أداء اقتصادات منطقة اليورو فى الربع الثانى من العام الحالى ٢٠١٤ فى النشرة الصادرة فى شهر أغسطس الماضى ، أشارت إلى تحقيق اقتصاد منطقة اليورو فى الربع الثانى المنتهى فى شهر يونيو الماضى تراجعاً عن نمو الربع السابق له، حيث بلغ النمو عن الربع الأول ٠٪ مقارنة بنمو الربع الأول عن ذلك السابق له (الربع الأخير من عام ٢٠١٣) بنسبة ٠,٢٪ فقط.

ففى أعقاب التعافى المحدود بعد أزمة الديون السيادية، خاصة فى ٢٠١٣، كان انطباع منطقة اليورو تجاه الأزمة هو كونها فى طريقها للتراجع، وأن النمو سيبدأ أخيراً فى التزايد المستمر حتى الخروج منها تماماً، لذا بدأت الحكومات فى التركيز أكثر على تخفيض عجز الموازنة والديون للوصول للمعدلات المنصوص عليها فى معاهدات اليورو، وذلك من خلال التوسع فى إجراءات التقشف. وبصورة عامة، فإن جدلية التقشف، العجز، والنمو تقع فى قلب السياسات الاقتصادية وأهدافها.

وما يمكن أن نعيه من الوضع المتأزم فى منطقة اليورو وفشل سياسات التقشف فى تحقيق أهدافها فى بلدانها هو المنطق الذى يمثل أحد أركان الأفكار الكينيزية الاقتصادية، والذى يرجح أن فترات الأزمات والتباطؤ هى التوقيت الأمثل للتوسع فى الإنفاق والعجز، بينما يجب تأجيل إجراءات التقشف إلى فترات الانتعاش الاقتصادي، وليس العكس.

الاستثمار والتدفق الاجنبى

ولتجنب الآثار السلبية لتخفيض عجز الموازنة على النمو الاقتصادي، كان ينبغى أن يصاحب مساعى التقشف توسع فى الاستثمارات لإنعاش الاقتصاد المحلي.

لذا كان مُتوقعاً أن تشهد الموازنة الجديدة إحالة جزء مما تم توفيره من عجز الموازنة إلى بند الاستثمارات الحكومية لتقديم دفعة للإقتصاد المحلى، لكن مخصصات الاستثمار جاءت مخيبة للآمال، حيث بلغت فى الإجمالى ٦٧,٢ مليار جنيهاً.

تمثل بذلك ٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما يُعد إنخفاضاً بالمقارنة بـ ٣,١٪ فى الموازنتين السابقتين سواء فى الفترة الانتقالية أو فى موازنة الرئيس المخلوع د.محمد مرسى.

الاستثمارات الحكومية

وكذلك فإن الاستثمارات الحكومية قد انخفضت كنسبة إلى إجمالى الإنفاق فى مشروع الموازنة الجديد إلى ٨,٥٪ فقط، فى حين بلغت ٩,٢٪ فى موازنة عام ٢٠١٣\٢٠١٤، و١٠,٤٪ فى عام ٢٠١٢\٢٠١٣، وذلك فى توقيت يعد الاقتصاد المحلى فى أمس الحاجة إلى زيادة الاستثمارات لتجنب آثار التغيرات فى الموازنة الجديدة.

ويضاف إلى الحجم المتواضع للاستثمارات العامة أن قنوات إنفاقها قد لا تكون الخيار الأمثل فى الظرف الراهن، فالاستثمارات تركزت فى الموازنة الجديدة فى البنية التحتية والخدمات وأهملت المشروعات الإنتاجية بصورة واضحة، حيث خُصص للاستثمارات فى الرى ٢,٧ مليار جنيهاً، وتطوير الطرق والكبارى ٢,٧ مليار أخرى، ومياه الشرب والصرف الصحى ٧,٩ مليار، والبرنامج القومى للإسكان الاجتماعى ٩,٥ مليار، ولبنود أخرى مثل الاستثمار فى دواوين عموم المحافظات ٣,٦ مليار جنيهاً، خطة تنشيط العاملين ٥ مليارات، و«استثمارات أخرى» ٨,٦ مليار جنيهاً.

وبذلك تشكل تلك البنود مجتمعة ٤٠ مليار جنيهاً، ويتوزع القسم المتبقى على الاستثمارات فى الصحة بـ ٣,٦ مليار، والتعليم بـ ١٠,٢ مليار جنيهاً وبعض البنود الصغيرة الأخرى .

الإنفاق على البنية التحتية والخدمات

واللجوء للإنفاق على البنية التحتية والخدمات هو إجراء تقليدى للتحفيز لاستغلال اعتمادها الكثيف على العمالة لتحقيق مستويات تشغيل مرتفعة بالاضافة لاستغلال انخفاض تكلفة مشروعات البنية التحتية فى تلك الفترات لتطويرها، لكن تكمن المشكلة فى هذا النوع من المشروعات فى كونها غير مربحة أو منتجة على المدى القصير، وبالتالى يُعد الانفاق الاستثمارى فيها زيادة فى عجز الموازنة على المدى القصير، وفى حين لا يمثل ذلك مشكلة ويعد أمراً مبرراً فى فترات التباطؤ الاقتصادى وفقاً للمنهج الكينزى كما أشرنا، إلا أنه يعد تناقضاً فى أهداف الحكومة المصرية التى تضع تقليص العجز على رأس أولوياتها، فمن غير المنطقى أن تسعى لتجنب انكماش الاقتصاد بسبب جهود تقليص العجز من خلال التوسع فى العجز ذاته ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢\٢٠١٣ بين ١,٢٪ وحتى ٧,٩٪، وهو يتبادل موقعه مع قطاعى التصنيع والاتصالات، ويتبعهما قطاع الإنشاء والعقارات الذى يجتذب التدفقات الخليجية أيضاً فى أغلبه.

ويقدم إدراك تفضيلات رأس المال المتدفق فى السابق من البلدان المختلفة مؤشراً هاماً حول أوجه الاستثمارات المقبلة، فالاستثمارات من المملكة المتحدة على سبيل المثال من المُتوقع أن تتزايد فى الأعوام القليلة المقبلة، وأن يكون ذلك أيضاً فى مجال البترول وعبر شركة «BP» ذاتها والتى تتحدث عن خطط لاستثمار ما يقرب من ١٠ مليارات دولار فى مصر قريباً، وكذلك فإن الاستثمارات الخليجية المُتوقع أن تبلغ فى الأعوام المقبلة عشرات البلايين من الدولارات ستتركز أيضاً فى القطاعات المفضلة لدى المستثمرين الخليجيين، والتى يأتى على رأسها الإنشاء والعقارات، القطاع البنكى، الاتصالات، والسلاسل والمراكز التجارية، وهو ما بدأت بوادره فى الظهور مع الإعلان عن استثمارات اماراتية تصل لبضعة عشرات البلايين من الدولارات لإنشاء مشروعات عقارية عملاقة بين عامى ٢٠١٤ و٢٠١٧، بجوار البدء الفعلى فى إنشاء عدد من المراكز التجارية الضخمة فى عدد من المناطق بمصر.

الاستثمارات الأجنبية

يعنى هذا باختصار أن الاستثمارات الأجنبية المُتوقعة ستتركز فى الأساس فى قطاعات بعينها تعكس توجهات أصحاب رأس المال الأجنبي، وهى الصناعات الاستخراجية من خلال الاستثمارات الغربية فى حقول النفط والموارد الهيدروكربونية، بجوار قطاع الخدمات عبر الاستثمارات الخليجية فى الخدمات المالية، قطاع الاتصالات، تجارة التجزئة، وأخيراً فى مشروع محور تنمية قناة السويس.

والنقطة الهامة هنا هى فى كون القطاعات الانتاجية بالغة الحيوية كالتصنيع والزراعة لا تشكل مقصداً للاستثمارات الأجنبية باختلاف مصادرها، وهو ما يعنى حال الاعتماد عليها بصورة أساسية فى الفترة المقبلة ألا تنمو تلك القطاعات بموازاة الأخرى محل الاستثمار الأجنبى بما يخلقه ذلك من تشوهات فى درجة تطور قطاعات الهيكل الاقتصادى المحلى وأوضاع العاملين بها، وذلك إلى جوار إغفال وجود طاقة استيعابية للقطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبى، وهو ما قد يخلق بها فقاعات حال زيادة التدفقات عن قدرتها على تشغيلها بكفاءة.

كما يضاف إلى حقيقة كون قطاعى التصنيع والزراعة لن يستفيدا على الأرجح من تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى مصر احتمالية أن يتضررا فى واقع الأمر منه، فإذا تحققت التدفقات الهائلة للنقد الأجنبى سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية أو من عائدات محور قناة السويس، والتى قد تتخطى فى مجملها ١٠٠ مليار دولار فى سنوات قليلة وفقاً لتصريحات المسئولين – نظراً لغياب دراسات جدوى واضحة ومعلنة – فإن النتيجة ستكون الارتفاع الحتمى لقيمة العملة المصرية فى مقابل العملات الأجنبية، وهو ما سينتج عنه ارتفاع أسعار الصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية فى مقابل انخفاض أسعار الواردات من السلع الأجنبية فى السوق الداخلى بالمقارنة مع السلع المحلية، أو بكلمات أخرى، سيؤدى ذلك لتدهور تنافسية السلع المصرية سواء الصناعية أو الزراعية فى مواجهة نظيراتها الأقل سعراً فى الداخل والخارج، وهو ما سيخفض من الطلب على انتاج قطاعى التصنيع والزراعة ويؤدى بالتالى إلى انكماشهما بالتدريج وزيادة وزن قطاع الخدمات بالأساس فى الاقتصاد المصري، وبالتالى وفى حال تراجع إيرادات قطاع الخدمات فى المستقبل – بسبب صدمات كتباطؤ الاقتصاد العالمى على سبيل المثال – فسيتعرض الاقتصاد لأزمة قاسية نتيجة لتضرر القطاع الوحيد الفعال به، وسينتج عن ذلك تراجع العملة المحلية مرة أخرى وزيادة أسعار الواردات، لكن مع غياب بديل محلى هذه المرة نظراً لعجز قطاعى التصنيع والزراعة عن استعادة نشاطهما وتقليص فجوة التنافسية فى فترة ملائمة.

وبمقدورنا أن نضع الآن أيدينا على بعض ملامح السياسات الاقتصادية للإدارة المصرية الجديدة فى مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، وهى ما يمكن تلخيصها فى سعى الحكومة إلى تقليص إنفاقها وزيادة الإيرادات للحد من عجز الموازنة ونمو الدين العام، بالإضافة إلى تحجيم دورها كمستثمر ومحفز للاقتصاد، وهو الدور المتراجع بالفعل منذ سنوات عديدة.

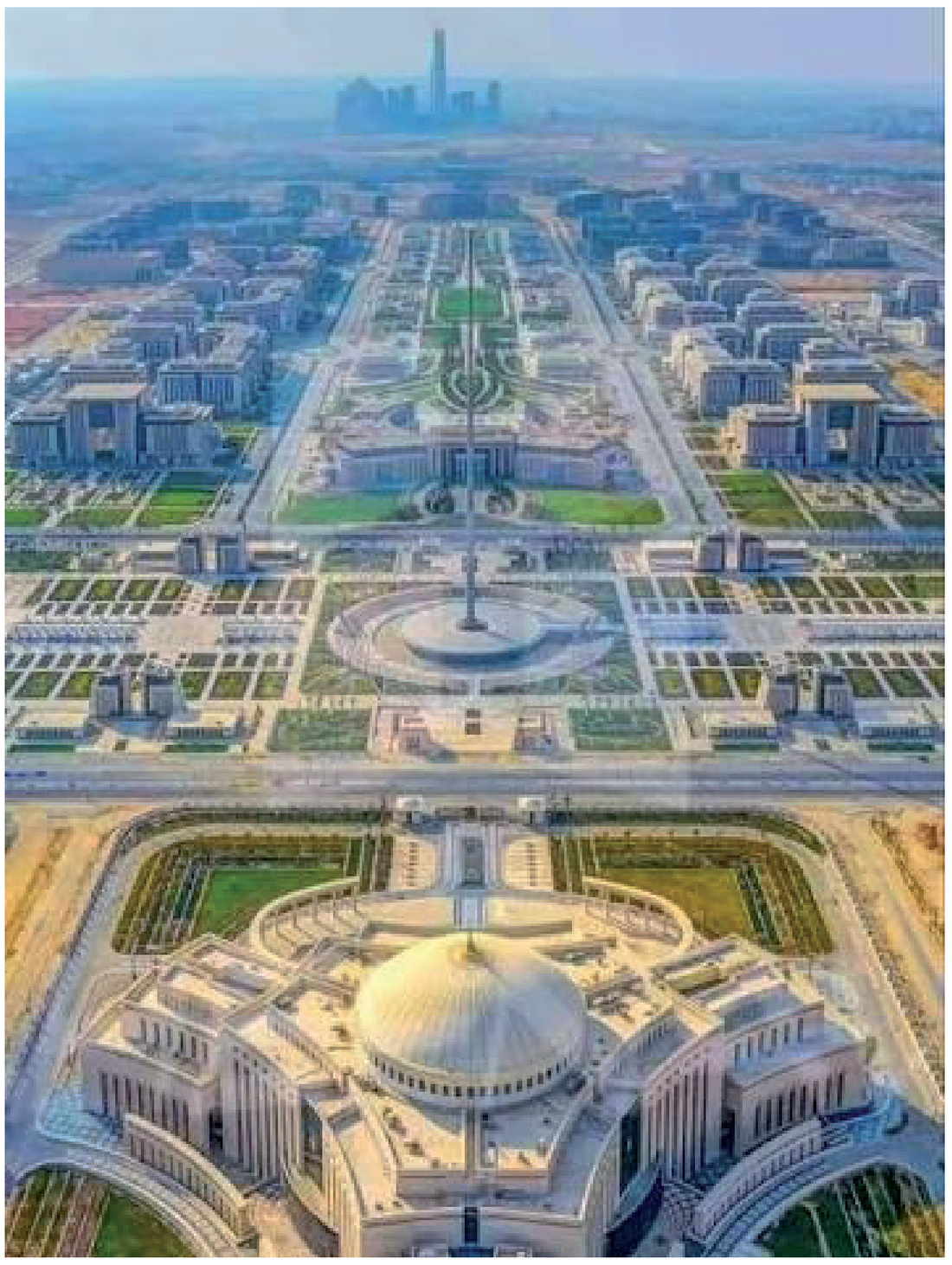

> **سياسات مالية استهدفت خفض عجز الموازنة وجذب الاستثمارات ونمو أكثر استدامة**

> **الإصلاح المالى وتطوير البنية التحتية أعادت رسم أولويات الاقتصاد المصرى**

خفض العجز وإعادة هيكلة الدعم وجذب رؤوس الأموال تصدرت أجندة الدولة

13 عامًا من النمو وقفزات تاريخية لرأس المال السوقى..

ثـــورة فـــى البـــورصـــة

كتب طه نبيل

شهدت البورصة المصرية منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تحولًا نوعيًا فى أدائها، مدعومة بحالة من الاستقرار السياسى والإصلاحات الاقتصادية التى أعادت الثقة إلى سوق المال، وأسهمت فى جذب الاستثمارات وتعزيز السيولة. وخلال نحو ١٣ عامًا، تضاعف رأس المال السوقى أكثر من عشر مرات، وحققت المؤشرات الرئيسية مستويات قياسية، فيما ارتفعت قيم التداول اليومية إلى أرقام غير مسبوقة، لتصبح البورصة أكثر قدرة على استيعاب الطروحات الحكومية والخاصة.

طفرة فى رأس المال السوقي

قال أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، إن البورصة المصرية حققت طفرة كبيرة منذ ثورة ٣٠ يونيو وحتى عام ٢٠٢٦، موضحًا أن رأس المال السوقى للأسهم المقيدة ارتفع من نحو ٣٥٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣ إلى أكثر من ٣,٦ تريليون جنيه فى ٢٠٢٦، بما يعادل أكثر من عشرة أضعاف، مدعومًا بالنمو القوى فى أرباح الشركات المقيدة، ولا سيما القطاع المصرفى الذى يمثل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري.

المؤشرات تسجل مستويات تاريخية

وأوضح أن مؤشر EGX٣٠ كان يتحرك بالقرب من مستوى ٥ آلاف نقطة فى منتصف عام ٢٠١٣، قبل أن يحقق قفزات متتالية خلال السنوات التالية، متجاوزًا حاجز ٣٠ ألف نقطة، ثم يواصل تسجيل مستويات قياسية جديدة، رغم التحديات العالمية التى شهدتها الأسواق، وفى مقدمتها جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، والتوترات الجيوسياسية.

سيولة غير مسبوقة

وأشار عبد الفتاح إلى أن قيم التداول اليومية شهدت نموًا كبيرًا، بعدما كانت تُقاس بمئات الملايين من الجنيهات فى عام ٢٠١٣، لتتجاوز فى العديد من جلسات عام ٢٠٢٦ حاجز ١٠ مليارات جنيه، لافتًا إلى أن حجم التداول فى جلسة واحدة حاليًا يعادل تقريبًا حجم تداول شهر كامل قبل نحو ١٣ عامًا.

الإصلاحات دعمت السوق

وأكد أن استعادة الاستقرار السياسى والأمني، إلى جانب تنفيذ المشروعات القومية الكبرى، وتطوير البنية التحتية، وتحرير سعر الصرف، وتحديث التشريعات المنظمة لسوق المال، وتعزيز دور القطاع الخاص، كانت من أبرز العوامل التى أسهمت فى تعميق السوق، وزيادة السيولة، وجذب شرائح جديدة من المستثمرين.

الطروحات الحكومية تقود المرحلة المقبلة

وأضاف أن السوق المصرية أصبحت أكثر قدرة على استيعاب الطروحات الحكومية والخاصة الكبرى، فى ظل اتساع قاعدة المستثمرين وتحسن مستويات السيولة، مؤكدًا أن برنامج الطروحات الحكومية يمثل أحد أهم محركات النمو خلال الفترة المقبلة.

وأكد خبير أسواق المال أن ثورة ٣٠ يونيو أعادت الاستقرار للدولة، بينما وفر برنامج الإصلاح الاقتصادى البيئة المناسبة لانطلاقة قوية للبورصة المصرية، وهو ما انعكس فى تضاعف رأس المال السوقي، وتحقيق المؤشرات مستويات تاريخية، وتعزيز قدرة السوق على جذب الاستثمارات واستقبال المزيد من الطروحات خلال السنوات المقبلة.

تحسن كبير فى مؤشرات الإنتاج والتشغيل..

إحصاء عقد كامل من التطورات الاجتماعية والاقتصادية

كتبت : سحر سلامة

لم تعد الذكرى السنوية لثورة ٣٠ يونيو، مجرد مناسبة عادية يحتفل بها المصريين، لكنها باتت باب الأمل الذى دفع نحو المزيد من النجاحات وتخطى الصعاب ومواجهة التحديات، وهذا ما كشف عنه بيان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن حصاد عقد كامل من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مستعرضًا بالأرقام أبرز المتغيرات التى شهدتها مصر بين عامى ٢٠١٥ و٢٠٢٥، والتى عكست توسعًا فى النشاط الاقتصادي، وتحسنًا فى مؤشرات الإنتاج والتشغيل، إلى جانب تطورات لافتة فى المؤشرات السكانية والتعليمية.

وقال الجهاز، فى بيانه الإحصائي، إن الاقتصاد المصرى شهد خلال السنوات العشر الماضية تغيرات هيكلية واسعة، انعكست على معدلات الإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية، بالتوازى مع استمرار برامج الحماية الاجتماعية وتحسن عدد من المؤشرات السكانية.

أكدت البيانات ارتفاع قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية إلى ١٨,١ تريليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل ٢,٧ تريليون جنيه فى ٢٠١٥/٢٠١٦، بزيادة بلغت ٥٦٩,٤٪. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى إلى ١٦٨,١ ألف جنيه، مقارنة بـ٢١,٣ ألف جنيه قبل عشر سنوات، بنسبة نمو بلغت ٦٨٩,٢٪.

الصادرات تقفز إلى ٥٢ مليار دولار

وعلى صعيد التجارة الخارجية، سجلت الصادرات المصرية نموًا كبيرًا لتصل إلى ٥٢ مليار دولار فى عام ٢٠٢٥، مقابل ٢١,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، بزيادة بلغت ١٣٧,٤٪. كما ارتفع إجمالى حجم التجارة الخارجية إلى ١٥٥,٨ مليار دولار مقابل ٩٦,٣ مليار دولار، بينما تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٥٠,١٪، مقارنة بـ٢٩,٥٪ قبل عشر سنوات.

توسع زراعى وإنتاج يتجاوز ٢,٦ تريليون جنيه

وأشار البيان إلى استمرار التوسع فى الرقعة الزراعية، حيث ارتفعت المساحة المنزرعة إلى ١٠,١ مليون فدان مقابل ٩,١ مليون فدان عام ٢٠١٥.وسجلت الأراضى المستصلحة طفرة كبيرة، لتصل إلى ٦١٠,٨ ألف فدان مقارنة بـ١٤,٥ ألف فدان فقط قبل عشر سنوات، بنسبة زيادة تجاوزت ٤١٠٠٪.وانعكس ذلك على قيمة الإنتاج الزراعي، التى ارتفعت إلى ٢,٦ تريليون جنيه، مقارنة بـ٣١٩,٥ مليار جنيه، مدفوعة بزيادة الإنتاج النباتى إلى ١,٦٣ تريليون جنيه، والإنتاج الحيوانى إلى ٨٢٦,٨ مليار جنيه، والإنتاج السمكى إلى ١٤٤ مليار جنيه.

طفرة فى الكهرباء والطاقة

وفى قطاع الكهرباء، ارتفعت كمية الكهرباء المولدة إلى ٢٣٩,٩ جيجاوات/ساعة مقابل ١٨٥,٧ جيجاوات/ساعة فى ٢٠١٥/٢٠١٦، بينما زادت كمية الكهرباء المستخدمة إلى ١٨٧,٥ جيجاوات/ساعة مقارنة بـ١٥٥,٨ جيجاوات/ساعة.

وأظهرت البيانات ارتفاع صافى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ١٢,٢ مليار دولار خلال ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل ٦,٩ مليار دولار قبل عشر سنوات، بنسبة نمو بلغت ٧٦,٨٪. كما قفزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى ٣٦,٥ مليار دولار، مقارنة بـ١٧,١ مليار دولار، بزيادة

تجاوزت ١١٣٪.وفى القطاع المصرفى، ارتفع إجمالى الودائع إلى ١٥ تريليون جنيه مقابل ١,٧٤ تريليون جنيه، فيما زادت قيمة المدخرات بصندوق التوفير إلى ١٦٦,٢ مليار جنيه.

دعم حكومى أكبر للفئات الأولى بالرعاية

كما ارتفعت قيمة الدعم الحكومى إلى ٤٠٩,١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل ١٣٨,٧ مليار جنيه فى ٢٠١٥/٢٠١٦، بنسبة زيادة بلغت ١٩٥٪، فى إطار توسيع برامج الحماية الاجتماعية.وعلى المستوى الديموجرافى، سجل معدل النمو السكانى انخفاضًا إلى ١,٢٪ فى عام ٢٠٢٥، مقابل ٢,٣٪ عام ٢٠١٥.

وتراجعت أعداد المواليد إلى ١,٩٥ مليون مولود، مقارنة بـ٢,٦٩ مليون مولود، وانخفض معدل الإنجاب الكلى إلى ٢,٣٦ طفل لكل سيدة مقابل ٣,٣ طفل قبل عشر سنوات.

وسجلت مؤشرات صحة الأطفال تحسنًا ملحوظًا، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال بين سنة وأربع سنوات إلى ٣,٨٥ حالة لكل ألف مولود حي، مقابل ٦,٣٣ حالة فى عام ٢٠١٥.

البطالة عند أدنى مستوياتها

وفى سوق العمل، ارتفع حجم قوة العمل إلى ٣٤,١٥ مليون فرد مقابل ٢٨,٤٣ مليونًا قبل عشر سنوات، بينما زاد عدد المشتغلين إلى ٣٢,٠٢ مليون مشتغل.وفى المقابل، تراجع عدد المتعطلين إلى ٢,١٤ مليون شخص، مقارنة بـ٣,٦٥ مليون، لينخفض معدل البطالة إلى ٦,٣٪ مقابل ١٢,٨٪ فى عام ٢٠١٥.

وأظهرت البيانات استمرار تحسن مؤشرات التعليم، حيث انخفض معدل الأمية بين السكان (١٠ سنوات فأكثر) إلى ١٥,٨٪ عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ٢٠,٩٪ عام ٢٠١٥.

وذكر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن هذه المؤشرات تعكس ما شهدته مصر خلال العقد الماضى من تغيرات اقتصادية واجتماعية، مشيرًا إلى استمرار دوره فى توفير البيانات الإحصائية الدقيقة لدعم التخطيط وصنع القرار ورصد مسيرة التنمية.

تحقق من سياسات ما بعد 30 يونيو..

«الأمن الغذائى» يتحدى اضطرابات سلاسل الإمداد

رباب الشاذلي

لم يعد الأمن الغذائى فى مصر مجرد هدف اقتصادي، بل تحول منذ ثورة ٣٠ يونيو إلى أحد المحاور الرئيسية لسياسات الدولة، فى ظل عالم يشهد أزمات متلاحقة فى الغذاء والطاقة واضطرابات فى سلاسل الإمداد، ومن بين السلع التى حظيت باهتمام خاص يأتى السكر، باعتباره إحدى السلع الاستراتيجية التى عملت الدولة على تأمينها من خلال سياسات استهدفت تحقيق التوازن بين توافر المنتج فى السوق المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار.

وخلال السنوات الأخيرة، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لإعادة تنظيم سوق السكر، شملت إحكام الرقابة على التداول، وتنظيم عمليات الاستيراد، وإدارة الصادرات وفقًا لاحتياجات السوق المحلية، بما أسهم فى الحد من الممارسات غير المنضبطة، وضمان توافر السلعة بكميات مناسبة، وتعزيز استقرار السوق.

وتعد سياسة تقييد تصدير السكر إحدى أبرز الأدوات التى اعتمدتها الدولة لتحقيق هذا التوازن، حيث استهدفت إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات السوق المحلية مع السماح بتصدير الكميات التى تتجاوز الاحتياجات الفعلية، بما يحافظ على الأمن الغذائى دون إغلاق الباب أمام الاستفادة من الفائض التصديري.

وأثبتت هذه السياسات فاعليتها خلال الفترة الماضية، إذ شهدت أسعار السكر فى السوق المحلية تراجعًا ملحوظًا، رغم استمرار الضغوط التى فرضتها التوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل عالميًا، وهو ما يعكس نجاح أدوات التدخل الحكومى فى امتصاص جانب كبير من الصدمات الخارجية والحفاظ على استقرار السوق.

وفى المقابل، انعكس توجيه جانب أكبر من الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلية على حركة الصادرات، حيث تراجعت صادرات مصر من السكر بنسبة ٤١٪ خلال أول شهرين من عام ٢٠٢٦ لتسجل نحو ٣٥ مليون دولار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يعكس أولوية توفير احتياجات السوق المحلية خلال المرحلة الحالية.

وفى هذا السياق، أكد المهندس متى بشاي، رئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين بالشعبة العامة للمستوردين، أن سياسة تقييد تصدير السكر جاءت استجابة لظروف استثنائية فرضتها التقلبات التى تشهدها الأسواق العالمية، وأسهمت بصورة مباشرة فى زيادة المعروض داخل السوق المحلية وتحقيق استقرار ملحوظ فى الأسعار.

وأضاف أن الإجراءات التنظيمية التى اتخذتها الدولة، سواء من خلال تنظيم الاستيراد أو تشديد الرقابة على التداول، لعبت دورًا مهمًا فى الحد من الممارسات غير المنضبطة، كما ساهم قصر استيراد السكر المكرر على جهات محددة فى تنظيم السوق وتحسين جودة المعروض.

وأشار إلى أن تراجع صادرات السكر خلال أول شهرين من عام ٢٠٢٦ يعد نتيجة طبيعية لإعطاء الأولوية لتلبية احتياجات السوق المحلية، مؤكدًا أن هذه السياسات ساعدت فى حماية السوق من التقلبات العالمية وضمان استمرار توافر السلعة للمواطنين بأسعار أكثر استقرارًا.

وأوضح بشاى أن التجربة المصرية فى إدارة سوق السكر تعكس تطورًا واضحًا فى آليات التعامل مع السلع الاستراتيجية، حيث أصبحت الأولوية لتحقيق التوازن بين حماية المستهلك واستقرار الأسواق والحفاظ على كفاءة منظومة التجارة، بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة المتغيرات الخارجية.

وبعد أكثر من عقد على ثورة ٣٠ يونيو، أصبح ملف السكر نموذجًا لتحول فلسفة إدارة السلع الاستراتيجية فى مصر، من التعامل مع الأزمات بعد وقوعها إلى تبنى سياسات استباقية تستهدف تأمين احتياجات السوق، وتعزيز استقرار الأسعار، وحماية المستهلك من التقلبات العالمية.

ورغم ما فرضته هذه السياسات من تراجع مؤقت فى الصادرات، فإنها أسهمت فى ترسيخ الأمن الغذائى باعتباره أحد أهم مرتكزات السياسة الاقتصادية المصرية خلال السنوات الأخيرة.

خريطة الإسكان تعدل مسارها بعد 30 يونيو..

انتفاضة التنمية العمرانية

بعد أكثر من عقد على ثورة ٣٠ يونيو، تبدو خريطة الإسكان فى مصر مختلفة عما كانت عليه قبل عام ٢٠١٣. فالتوسع فى إنشاء المدن الجديدة، وتطوير المناطق غير الآمنة، وزيادة المعروض من الوحدات السكنية، والاستثمار فى البنية الأساسية، كلها عوامل أسهمت فى إعادة تشكيل المشهد العمراني.

ومع استمرار تنفيذ مشروعات الإسكان وطرح وحدات وأراض جديدة، تؤكد المؤشرات أن ملف التنمية العمرانية سيظل أحد المحاور الرئيسية فى خطط الدولة خلال السنوات المقبلة، باعتباره أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة للمواطن.

فلم يكن ملف الإسكان بعيدًا عن التحولات التى شهدتها مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فبينما انصبت الجهود قبل ذلك على مواجهة أزمة متراكمة فى توفير الوحدات السكنية، اتجهت الدولة خلال السنوات التالية إلى تبنى رؤية أشمل، تقوم على ربط الإسكان بالتنمية العمرانية والاقتصادية، عبر إنشاء مدن جديدة، وتطوير المناطق غير الآمنة، والتوسع فى مشروعات البنية الأساسية، بما يسهم فى إعادة توزيع السكان وخلق مجتمعات عمرانية متكاملة.

وعلى مدار ١٣ عامًا، أصبح قطاع الإسكان أحد أكثر القطاعات نشاطًا، سواء من حيث حجم المشروعات المنفذة أو حجم الاستثمارات الموجهة إليه، وهو ما انعكس على خريطة العمران المصرية بصورة لافتة

قبل عام ٢٠١٣، كانت غالبية المشروعات السكنية تستهدف سد الفجوة بين العرض والطلب، فى وقت كانت المدن القديمة تعانى تكدسًا سكانيًا وضغوطًا متزايدة على المرافق والخدمات، بينما استمرت العشوائيات فى التوسع نتيجة الزيادة السكانية والهجرة الداخلية.

ومع إطلاق استراتيجية التنمية العمرانية، تغيرت فلسفة التخطيط، فلم يعد الهدف إنشاء وحدات سكنية فقط، بل إقامة مجتمعات متكاملة تضم الإسكان والخدمات وفرص العمل، بما يحقق جودة حياة أفضل ويحد من التكدس داخل المدن التقليدية.

المدن الجديدة مستقبل العمران

شهدت السنوات الماضية التوسع فى إنشاء مدن الجيل الرابع، التى تعتمد على التخطيط الحديث والبنية التحتية المتطورة، وفى مقدمتها العاصمة الجديدة، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، إلى جانب مدن أخرى فى مختلف المحافظات.

وتستهدف هذه المدن استيعاب الزيادة السكانية، وخلق مراكز جديدة للتنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، مع توفير بيئة عمرانية تعتمد على التكنولوجيا والخدمات الذكية، بما يتوافق مع رؤية الدولة للتنمية المستدامة.

الإسكان الاجتماعى يتحول إلى مشروع قومي

يعد مشروع الإسكان الاجتماعى أحد أبرز محاور سياسة الدولة فى توفير السكن لمحدودى ومتوسطى الدخل، حيث شهد البرنامج توسعًا ملحوظا خلال السنوات الماضية، بالتزامن مع مبادرات للتمويل العقارى أتاحت فترات سداد طويلة وأسعار فائدة مدعومة، ما ساهم فى زيادة فرص تملك السكن.

وفى الوقت نفسه، استمرت وزارة الإسكان فى طرح وحدات سكنية بمستويات مختلفة، إلى جانب الأراضى السكنية، لتلبية احتياجات شرائح متنوعة من المواطنين، مع استمرار تنفيذ مشروعات «سكن لكل المصريين». كما واصلت الوزارة خلال عام ٢٠٢٦ طرح وحدات وأراض جديدة واستكمال إجراءات تسليم المستفيدين فى عدد من المدن الجديدة.

العشوائيات..معضلة قضت عليها والإرادة

يعد تطوير المناطق غير الآمنة أحد أبرز ملامح المرحلة، حيث اتجهت الدولة إلى نقل آلاف الأسر من المناطق المهددة للحياة إلى مجتمعات عمرانية جديدة مزودة بالمرافق والخدمات.

ولم يقتصر التطوير على بناء وحدات سكنية، بل شمل إنشاء مدارس ووحدات صحية وأسواق ومناطق خدمية ومساحات مفتوحة، بما يعكس تحولًا فى مفهوم الإسكان من مجرد توفير مأوى إلى توفير بيئة متكاملة للحياة.

العمران يدعم التنمية

لم يكن التوسع العمرانى ممكنًا دون الاستثمار فى البنية الأساسية، إذ شهدت السنوات الماضية تنفيذ شبكات طرق ومحاور جديدة، ومحطات مياه وصرف صحي، وشبكات كهرباء وغاز، إلى جانب وسائل نقل حديثة، ساهمت فى ربط المدن الجديدة بمحيطها، وتعزيز قدرتها على جذب السكان والاستثمارات

ويرى متخصصون أن نجاح المدن الجديدة يرتبط بقدرتها على توفير فرص العمل والخدمات، وهو ما دفع الدولة إلى تنفيذ المشروعات العمرانية بالتوازى مع تطوير شبكات النقل والمرافق.

انعكس النشاط العمرانى على الاقتصاد الوطني، حيث أسهم قطاع التشييد والبناء فى تحريك عشرات الصناعات المرتبطة به، من الأسمنت والحديد إلى مواد التشطيب والأثاث، فضلًا عن توفير مئات الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

كما عززت المشروعات العمرانية من مشاركة القطاع الخاص، سواء فى التطوير العقارى أو فى تنفيذ المشروعات بالشراكة مع الدولة، وهو ما دعم النشاط الاستثمارى فى السوق العقارية.

ورغم التوسع الكبير فى المشروعات العمرانية، لا تزال هناك تحديات تتعلق باستدامة التنمية، وزيادة معدلات الإشغال فى بعض المدن الجديدة، وتوفير مزيد من فرص العمل والخدمات، بما يعزز جاذبية هذه المدن ويحقق الهدف الأساسى من إنشائها.

كما يظل الحفاظ على التوازن بين معدلات النمو السكانى والتوسع العمرانى أحد أهم الملفات التى ستفرض نفسها خلال السنوات القادمة .

بـ142.8 مليار جنيه تداولات..

قطاع العقارات «الحصان الرابح»

أدهم عبد الفتاح

لحصان الرابح» فى البورصة المصرية والاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من العام الجارى مدفوعًا باستمرار قوة الطلب على الوحدات العقارية، وزيادة إقبال المستثمرين، خاصة الأجانب، إلى جانب تنوع المشروعات المطروحة فى مختلف أنحاء الجمهورية.

وأوضحت أن القطاع يحظى بزخم استثمارى ملحوظ، فى ظل ابتعاد مصر نسبيًا عن التوترات الإقليمية، وهو ما عزز ثقة المستثمرين ودفعهم إلى ضخ المزيد من السيولة فى الشركات العقارية.

وأضافت أن العديد من شركات التطوير العقارى تمتلك محافظ ضخمة من الأراضى والأصول، وأن إعادة تقييم هذه الأصول وفقًا لأسعار السوق الحالية من شأنها أن تنعكس إيجابًا على ميزانياتها وقيمتها السوقية، فضلًا عن تعزيز حقوق المساهمين.

وأشارت إلى أن النمو القوى فى مبيعات الشركات العقارية انعكس بصورة مباشرة على الأرباح والأرباح القابلة للتوزيع، وهو ما دعم الأداء الإيجابى لأسهم القطاع داخل البورصة المصرية.

ولفتت إلى أن قطاع العقارات تصدر القطاعات الأكثر نشاطًا فى البورصة المصرية خلال الربع الثانى من العام، بعدما استحوذ على نحو ٢٥,٦٪ من إجمالى قيم التداولات بقيمة بلغت ١٤٢,٧٩٩ مليار جنيه، بما يعكس حجم اهتمام المستثمرين بهذا القطاع، مؤكدة أنه يعد من القطاعات الأساسية التى ينبغى أن تتضمنها أى محفظة استثمارية متوازنة.

وأضافت أن أكثر من ثمانى شركات عقارية تستحوذ على جانب كبير من تعاملات المستثمرين فى البورصة، وشهدت أسهمها طفرات سعرية ملحوظة، مستشهدة بمجموعة طلعت مصطفى التى حققت مبيعات بقيمة ٢١٩,١ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام الحالي، إلى جانب الأداء القوى لشركة بالم هيلز، التى انعكس نمو مبيعاتها على سعر السهم، ليرتفع من مستويات تقارب ٨ جنيهات إلى نحو ١٧ جنيهًا.

وأكدت رمسيس أن قطاع العقارات يعد من أفضل القطاعات للتحوط ضد مخاطر التضخم، كما أنه أقل تأثرًا بتغيرات أسعار الفائدة مقارنة بقطاعات أخرى، سواء فى حالات التثبيت أو الخفض.

واختتمت بأن أسهم القطاع العقارى تتمتع بسيولة مرتفعة وسهولة فى التداول، بما يوفر للمستثمرين إمكانية تسييل استثماراتهم سريعًا عند الحاجة، مشيرة إلى أن استمرار تدفق السيولة إلى القطاع يسهم فى زيادة القيمة السوقية للبورصة المصرية، ويدعم مساهمة القطاع العقارى فى الناتج المحلى الإجمالى وتعزيز النمو الاقتصادي.

يحرك 100 صناعة ويوفر ملايين فرص عمل والاستثمارات..

السوق العقارية «بنيان» الاقتصاد المصرى

كتب - أدهم عبد الفتاح :

يواصل القطاع العقارى ترسيخ مكانته كأحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد المصري، بعدما أصبح خلال السنوات الأخيرة أحد أبرز محركات النمو والتنمية، بفضل مساهمته الكبيرة فى دعم الناتج المحلى الإجمالي، وتحفيز الاستثمارات، وتوفير ملايين فرص العمل، فضلًا عن دوره المحورى فى تنشيط عشرات الصناعات والأنشطة الاقتصادية.

ويؤكد خبراء الاقتصاد والعقارات أن السوق العقارية المصرية أثبتت قدرتها على الصمود أمام مختلف التحديات الاقتصادية، مدعومة بالطلب الحقيقى المتزايد على الوحدات، واستمرار تنفيذ المشروعات القومية، والتوسع فى إنشاء المدن الجديدة، وهو ما عزز مكانة القطاع باعتباره أحد أهم المحركات الداعمة للاقتصاد الوطني.

ولا تقتصر مساهمة القطاع العقارى على تشييد وبيع الوحدات السكنية أو التجارية والإدارية، بل تمتد لتشمل تحريك عجلة الإنتاج فى عدد ضخم من الصناعات والأنشطة الاقتصادية، بما يجعله قطاعًا استراتيجيًا يرتبط بشكل مباشر بالنمو الاقتصادى والتنمية الشاملة.

مساهمة مؤثرة فى الناتج المحلي

يرى الخبراء أن القطاع العقارى يعد من أكبر القطاعات مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالي، كما يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالى الاستثمارات المنفذة سنويًا، سواء من جانب الدولة أو القطاع الخاص، فى ظل استمرار تنفيذ مشروعات التنمية العمرانية فى مختلف المحافظات، وهو ما يعزز معدلات النمو الاقتصادى ويرفع كفاءة البنية التحتية.

أكثر من ١٠٠ صناعة تتحرك مع العقار

وتؤكد حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن القطاع العقارى يمثل قاطرة حقيقية للاقتصاد، إذ يحرك أكثر من ١٠٠ صناعة ونشاط اقتصادي، تشمل صناعات الحديد والأسمنت والسيراميك والرخام والأخشاب والزجاج والكابلات الكهربائية والألومنيوم والأثاث، إلى جانب شركات المقاولات والاستشارات الهندسية والنقل والخدمات اللوجستية.

وأوضحت أن أى زيادة فى حجم المبيعات العقارية تنعكس بصورة مباشرة على ارتفاع الطلب فى تلك الصناعات، بما يسهم فى زيادة معدلات التشغيل والإنتاج ودعم النمو الاقتصادي.

محرك رئيسى لتوفير فرص العمل

من جانبه، أكد الخبير العقارى وليد جاب الله أن القطاع العقارى يعد من أكبر القطاعات المولدة لفرص العمل، حيث يوفر ملايين الوظائف المباشرة وغير المباشرة، بداية من العمالة الفنية والمهندسين، مرورًا بشركات المقاولات والتشطيبات، وصولًا إلى شركات التسويق العقارى وإدارة المشروعات والصيانة.

وأضاف أن كل مشروع عقارى جديد يخلق سلسلة واسعة من فرص العمل، بما ينعكس على زيادة مستويات الدخل والمساهمة فى خفض معدلات البطالة.

السوق المصرية وجهة جاذبة للاستثمارات

وفى السياق ذاته، أكد المهندس فتح الله فوزي، نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة التشييد والبناء، أن السوق العقارية المصرية أصبحت من أكثر الأسواق جذبًا للاستثمارات، مستفيدة من المشروعات القومية الكبرى، والمدن الذكية، والبنية التحتية الحديثة.

وأشار إلى أن التوسع فى العاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة، ورأس الحكمة، والمنصورة الجديدة، أوجد فرصًا استثمارية واعدة أمام المطورين العقاريين المحليين والأجانب، وساهم فى تعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المصرية.

دعم قوى للقطاع المصرفي

ويرى مصرفيون أن النشاط العقارى يمثل أحد المحركات الأساسية للقطاع المصرفي، سواء من خلال التمويل العقارى الموجه للأفراد، أو التمويلات المقدمة لشركات التطوير العقاري، بما يسهم فى تنشيط حركة الائتمان وزيادة حجم الاستثمارات.

كما لعبت المبادرات التمويلية التى أطلقتها الدولة والبنك المركزى دورًا مهمًا فى توسيع قاعدة المستفيدين من التمويل العقاري، لا سيما محدودى ومتوسطى الدخل.

ولا يقتصر أثر القطاع العقارى على الاستثمار والتشغيل فقط، بل يمتد إلى دعم الإيرادات العامة للدولة من خلال الضرائب، ورسوم التراخيص، وتخصيص الأراضي، ورسوم التسجيل، إلى جانب العوائد الاقتصادية التى تحققها المشروعات القومية والتنموية.

العقار.. الملاذ الآمن للاستثمار

ويرى خبراء الاستثمار أن العقارات لا تزال تمثل أحد أكثر الأصول أمانًا فى السوق المصرية، خاصة فى ظل ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات الأسواق، حيث تحافظ على قيمة الأموال وتحقق عوائد رأسمالية جيدة على المدى الطويل، وهو ما يفسر استمرار الطلب على الوحدات السكنية والتجارية والإدارية.

تحديات تحتاج إلى حلول

ورغم الأداء القوى للقطاع، فإنه لا يخلو من التحديات، وفى مقدمتها ارتفاع أسعار مواد البناء، وزيادة تكلفة التمويل نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة، والحاجة إلى التوسع فى برامج التمويل العقاري، فضلًا عن ضرورة وضع آليات أكثر فاعلية لتعزيز تصدير العقار المصرى وجذب المزيد من المشترين الأجانب.

مستقبل واعد يقود التنمية

ويتفق الخبراء على أن القطاع العقارى سيواصل أداء دوره كأحد أهم محركات الاقتصاد المصرى خلال السنوات المقبلة، مدعومًا باستمرار تنفيذ المشروعات القومية، والتوسع فى إنشاء المدن الذكية، وزيادة الطلب المحلي، إلى جانب جهود الدولة لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تصدير العقار للأسواق الخارجية.

لم يعد القطاع العقارى مجرد نشاط إنشائى يقتصر على بناء الوحدات، بل تحول إلى ركيزة استراتيجية للاقتصاد المصري، ومحرك رئيسى للنمو والاستثمار والتشغيل، بفضل ارتباطه الوثيق بأكثر من ١٠٠ صناعة ونشاط اقتصادي، وهو ما يجعله أحد أهم القطاعات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر المستقبلية.

المصانع تعود للدوران والصادرات تنطلق..

30 يونيو.. ميلاد الصناعة المصرية الحديثة

تأسيس مرحلة جديدة من معالجة الأزمات إلى بناء قاعدة صناعية أكثر تنافسية

كتبت / مروة أبو المجد:

لم تكن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مجرد نقطة تحول فى المشهد السياسي، بل شكلت بداية مرحلة جديدة لإعادة بناء الاقتصاد المصري، وكان القطاع الصناعى فى مقدمة الملفات التى حظيت باهتمام الدولة، انطلاقًا من اعتباره المحرك الرئيسى للإنتاج والتشغيل وزيادة الصادرات.

فعلى مدار أكثر من عقد، انتقلت الصناعة المصرية من مواجهة أزمات متراكمة، أبرزها نقص الطاقة، وتراجع الاستثمارات، وتعثر عدد من المصانع، إلى مرحلة اتسمت بتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعميق التصنيع المحلي، وجذب استثمارات جديدة، بالتوازى مع تنفيذ مشروعات قومية غير مسبوقة فى البنية التحتية، شملت الطرق والموانئ والطاقة والمناطق اللوجستية.

وجاء هذا التحول فى إطار رؤية تستهدف تحويل مصر إلى مركز صناعى ولوجستى إقليمي، مستفيدة من موقعها الجغرافي، واتفاقيات التجارة الحرة التى تربطها بأسواق تضم أكثر من ١,٥ مليار مستهلك، إلى جانب برنامج إصلاح اقتصادى وتشريعى عزز مناخ الاستثمار ورفع تنافسية الاقتصاد.

الصناعة قبل ٢٠١٣

قبل عام ٢٠١٣، كانت الصناعة تواجه تحديات أثرت بشكل مباشر على قدرتها الإنتاجية، فى مقدمتها الانقطاعات المتكررة للكهرباء ونقص إمدادات الغاز الطبيعي، إلى جانب تراجع الاستثمارات وحالة عدم الاستقرار التى دفعت العديد من الشركات إلى تجميد خطط التوسع.

ومع استعادة الاستقرار، اتجهت الدولة إلى معالجة تلك التحديات من جذورها، من خلال التوسع فى إنشاء محطات الكهرباء العملاقة، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وتحديث شبكات النقل والتوزيع، وهو ما وفر بيئة تشغيل أكثر استقرارًا للمصانع، وأنهى أحد أكبر معوقات الإنتاج.

برنامج تطوير البنية الأساسية

وفى الوقت نفسه، أطلقت الحكومة برنامجًا واسعًا لتطوير البنية الأساسية، شمل إنشاء آلاف الكيلومترات من الطرق والمحاور، وتطوير الموانئ البحرية، وإنشاء موانئ جافة ومناطق لوجستية، الأمر الذى أسهم فى خفض تكلفة النقل، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتقليص زمن انتقال الخامات والمنتجات، بما انعكس على تنافسية الصناعة المصرية.

ومع تحسن بيئة الأعمال، أصبحت الصناعة محورًا رئيسيًا فى خطط الدولة للتنمية الاقتصادية، باعتبارها الوسيلة الأكثر استدامة لزيادة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز الصادرات.

رفع مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلي

وفى هذا السياق، أكد الفريق مهندس كامل الوزير وزير النقل، ونائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل السابق، أن الدولة تستهدف رفع مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٢٠٪، والوصول بالصادرات الصناعية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا، من خلال التوسع فى التصنيع المحلي، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة نسبة المكون المحلي، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار.

وتترجم هذه التوجهات إلى إجراءات عملية، شملت تبسيط إجراءات الترخيص، والتوسع فى طرح الأراضى الصناعية المرفقة، وإطلاق حوافز استثمارية للمشروعات الإنتاجية، بما يتيح للمستثمرين بدء النشاط فى فترات زمنية أقصر مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أكثر من عقد.

كان التوسع فى إنشاء المدن والمجمعات الصناعية أحد أبرز ملامح المرحلة الجديدة، حيث اتجهت الدولة إلى توفير مجمعات إنتاجية مجهزة بالمرافق والخدمات، تستهدف جذب الاستثمارات، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق تنمية صناعية متوازنة فى مختلف المحافظات.

كما شهدت منظومة تخصيص الأراضى الصناعية تطورًا كبيرًا، من خلال التحول إلى الطرح الإلكترونى وتوحيد الإجراءات عبر الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وهو ما ساهم فى تحسين بيئة الاستثمار وتقليص الدورة الزمنية لإقامة المصانع.

إزالة العقبات أمام المستثمرين الصناعيين

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، فى أكثر من مناسبة، أن الحكومة تواصل إزالة العقبات أمام المستثمرين الصناعيين، وتسريع إجراءات تخصيص الأراضى وإصدار التراخيص، مع التركيز على الصناعات التى تحقق قيمة مضافة مرتفعة، وتحد من الواردات، وتدعم نمو الصادرات.

ويرى خبراء الاقتصاد أن الطفرة التى شهدتها البنية الأساسية منذ عام ٢٠١٤ كانت من أهم العوامل التى غيرت خريطة الاستثمار الصناعى فى مصر.

فربط المناطق الصناعية بشبكات الطرق الحديثة والسكك الحديدية والموانئ، إلى جانب إنشاء مناطق لوجستية وموانئ جافة، وفر للمصانع مزايا تنافسية جديدة، سواء من حيث سرعة نقل الخامات أو خفض تكلفة الشحن أو سهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية.

ولم يعد تطوير البنية الأساسية يستهدف خدمة السوق المحلية فقط، بل أصبح جزءًا من استراتيجية أشمل لتحويل مصر إلى منصة إقليمية للتصنيع وإعادة التصدير، مستفيدة من موقعها على أهم خطوط التجارة العالمية، ومن شبكة اتفاقياتها التجارية مع الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية.

بالتوازى مع تطوير البنية الأساسية، أعادت الدولة صياغة مناخ الاستثمار الصناعى عبر تحديث التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وإطلاق حزمة من الحوافز التى شجعت المستثمرين المحليين والأجانب على التوسع فى إقامة مشروعات إنتاجية جديدة.

الطرح الإلكترونى للأراضى الصناعية

وشهدت السنوات الأخيرة توسعًا فى تطبيق نظام الطرح الإلكترونى للأراضى الصناعية، إلى جانب منح «الرخصة الذهبية» للمشروعات الإستراتيجية، وهو ما ساهم فى تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الصناعية، وجذب استثمارات فى قطاعات الهندسية، والكيماوية، والغذائية، ومواد البناء، والمنسوجات، والصناعات الدوائية، بما عزز من تنوع القاعدة الصناعية المصرية.

لم يقتصر التحول الصناعى على جذب استثمارات جديدة، بل امتد إلى تغيير فلسفة التنمية الصناعية من الاعتماد على التجميع إلى توطين الصناعات الإستراتيجية وتعميق المكون المحلي. وفى هذا الإطار، جاءت المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية «ابدأ» عام ٢٠٢٢ لتسريع وتيرة التصنيع المحلي، عبر سد الفجوات فى الصناعات التى تعتمد على الاستيراد، وتشجيع القطاع الخاص على إنتاج المكونات والخامات داخل السوق المصرية.

وبرزت صناعات النقل كأحد النماذج الأكثر وضوحًا لهذا التوجه، مع التوسع فى تصنيع عربات السكك الحديدية ومترو الأنفاق والقطار الكهربائي، وإنشاء الشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية «نيرك»، إلى جانب التوسع فى تصنيع الأتوبيسات والمركبات الكهربائية ومكوناتها.

وامتد التوسع إلى قطاعات الصناعات الدوائية والهندسية والكيماوية ومكونات السيارات، فى إطار استراتيجية تستهدف زيادة القيمة المضافة وتقليل فاتورة الواردات، وتحويل مصر إلى قاعدة إنتاجية تخدم الأسواق الإقليمية.

أداء الصادرات الصناعية

انعكست هذه الجهود على أداء الصادرات الصناعية، التى واصلت تسجيل معدلات نمو ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع، وتحسن جودة المنتجات، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة.

وكانت الصناعات الهندسية من أبرز القطاعات أداءً، بعدما حققت صادراتها مستويات قياسية خلال عام ٢٠٢٤، مدعومة بارتفاع صادرات الأجهزة الكهربائية والكابلات والصناعات المغذية للسيارات والآلات والمعدات، وهو ما يعكس تطور القدرات التصنيعية للمصانع المصرية.

وأكد المهندس محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، فى تصريحات سابقة، أن ما تحقق فى تطوير البنية الأساسية وتحسين مناخ الاستثمار وفر فرصة حقيقية لانطلاق الصناعة المصرية، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب زيادة معدلات الإنتاج، وتعميق التصنيع المحلي، ورفع تنافسية المنتج المصرى فى الأسواق العالمية.

ويرى خبراء الاقتصاد أن نمو الصادرات الصناعية لم يكن نتيجة التوسع فى الإنتاج فحسب، بل جاء أيضًا مدعومًا بتحسن الخدمات اللوجستية، وارتفاع جودة المنتجات، وفتح أسواق تصديرية جديدة، وهو ما عزز مكانة الصناعة كأحد أهم مصادر النقد الأجنبي.

ومع استمرار الدولة فى تطوير بيئة الأعمال، توسعت مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ المشروعات الصناعية، سواء من خلال إقامة مصانع جديدة أو الدخول فى شراكات مع شركات عالمية لنقل التكنولوجيا والتصنيع داخل مصر.

ورغم ما حققته الصناعة المصرية من تقدم خلال السنوات الماضية، لا تزال هناك تحديات تتعلق بارتفاع تكلفة التمويل، وتقلبات أسعار المواد الخام عالميًا، وزيادة الاعتماد على المكون المحلى فى بعض الصناعات، إلى جانب الحاجة إلى توسيع برامج التدريب الفنى وتأهيل العمالة لمواكبة التطور التكنولوجي.

ومع ذلك، يرى خبراء الصناعة أن ما تحقق منذ عام ٢٠١٣ أسس لمرحلة جديدة، انتقلت خلالها الدولة من معالجة الأزمات إلى بناء قاعدة صناعية أكثر تنوعًا وتنافسية، مدعومة باستثمارات ضخمة فى الطاقة والبنية التحتية والمناطق الصناعية، وسياسات تستهدف زيادة الإنتاج والصادرات.

وبعد أكثر من عقد على ثورة ٣٠ يونيو، تبدو خريطة الصناعة المصرية مختلفة بصورة كبيرة عما كانت عليه قبل ٢٠١٣. فقد أصبحت الصناعة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، ومحورًا رئيسيًا لخطط التنمية المستدامة، فى وقت تواصل فيه الدولة جهودها لتعزيز التصنيع المحلي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وزيادة الصادرات، بما يدعم مكانة مصر كمركز صناعى ولوجستى يخدم أسواق المنطقة وأفريقيا.

من ظلام أزمة الطاقة إلى تحقيق الفائض ..

«قطاع الكهرباء» يضىء طريق التنمية بعد 30 يونيو

كتب/ كريم عاطف

بعد سنوات من المعاناة بسبب الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائى وعجز الإنتاج عن تلبية احتياجات المواطنين، شهد قطاع الكهرباء فى مصر تحول جذرى عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ليصبح أحد أبرز قصص النجاح فى مشروعات البنية التحتية، فمن مواجهة أزمة طاقة حادة، انتقلت الدولة إلى تحقيق فائض فى الإنتاج، وإنشاء أكبر محطات توليد الكهرباء، والتوسع فى الطاقة المتجددة، وتنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع دول الجوار، فى إطار رؤية تستهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمى لتبادل وتجارة الطاقة.

وشهد السنوات الماضية إنجازات، حولت قطاع الكهرباء بعد ثورة ٣٠ يونيو من أحد أكثر القطاعات معاناة إلى أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية، ليصبح نموذج لنجاح الدولة فى تنفيذ مشروعات قومية كبرى غيرت واقع الطاقة فى مصر، ورسخت قدرتها على تلبية احتياجات التنمية، والانطلاق نحو أسواق الطاقة الإقليمية والدولية.

كانت أزمة الكهرباء قبل عام ٢٠١٤ واحدة من أكبر التحديات التى واجهت الدولة، حيث شهدت البلاد انقطاعات يومية للتيار نتيجة العجز بين الإنتاج والاستهلاك، الأمر الذى انعكس على المواطنين والقطاع الصناعى والاستثماري، ومع انطلاق برنامج الإصلاح عقب ثورة ٣٠ يونيو، وضعت الحكومة خطة عاجلة لإنهاء الأزمة، تضمنت تنفيذ مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء فى توقيتات قياسية.

وأثمرت هذه الجهود عن إضافة أكثر من ٣١ ألف ميجاوات إلى الشبكة القومية للكهرباء خلال سنوات قليلة، وهو ما أسهم فى القضاء على أزمة تخفيف الأحمال وتوفير احتياطى امن لمواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب على الكهرباء، لتتحول مصر من دولة تعانى نقص فى الطاقة إلى دولة تمتلك فائض يمكن تصديره.

وكان إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء بالتعاون مع شركة سيمنس الألمانية أحد أهم محاور خطة الإصلاح، وشملت هذه المشروعات محطات العاصمة الإدارية الجديدة، وبنى سويف، والبرلس، بإجمالى قدرة إنتاجية بلغت ١٤,٤ ألف ميجاوات، باستخدام تكنولوجيا الدورة المركبة عالية الكفاءة، لتصبح من أكبر محطات إنتاج الكهرباء فى العالم، وتسهم بشكل رئيسى فى تعزيز استقرار الشبكة القومية.

ولم تقتصر جهود التطوير على زيادة قدرات التوليد فقط، بل امتدت إلى تحديث شبكة نقل الكهرباء، حيث تم إنشاء الاف الكيلومترات من خطوط الجهد الفائق والعالي، وإضافة عشرات محطات المحولات الجديدة، بما ساهم فى رفع كفاءة الشبكة وتقليل الفاقد، وتمكينها من استيعاب القدرات الجديدة ونقلها إلى مختلف أنحاء الجمهورية.

وفى إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر، أولت الدولة اهتمام كبير بالطاقة المتجددة، حيث تم تنفيذ مجمع بنبان للطاقة الشمسية بمحافظة أسوان بقدرة تقترب من ١٤٦٥ ميجاوات، ليصبح أحد أكبر المجمعات الشمسية على مستوى العالم، كما توسعت مصر فى إنشاء مزارع الرياح بمنطقة خليج السويس وجبل الزيت والزعفرانة، ضمن استراتيجية تستهدف وصول مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من إجمالى القدرات المركبة بحلول عام ٢٠٣٠.

ومن أبرز الإنجازات أيضا، انطلاق تنفيذ مشروع محطة الضبعة النووية، الذى يمثل بداية دخول مصر عصر الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى إنتاج الكهرباء، ويضم المشروع ٤ وحدات نووية، بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات لكل وحدة، بإجمالى ٤٨٠٠ ميجاوات، ليكون أحد أكبر المشروعات القومية فى قطاع الطاقة، ويسهم فى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء وتعزيز أمن الطاقة.

وفى الوقت نفسه، توسعت الدولة فى تنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع دول الجوار، بهدف تعزيز تبادل الطاقة وتحويل مصر إلى مركز إقليمى للكهرباء، وشملت هذه المشروعات تطوير الربط مع الأردن وليبيا، وتشغيل المرحلة الأولى من الربط مع السودان، إلى جانب تنفيذ مشروع الربط الكهربائى مع المملكة العربية السعودية بقدرة ٣٠٠٠ ميجاوات، الذى يعد الأكبر فى الشرق الأوسط، فضلا عن المضى فى إجراءات الربط مع قبرص واليونان لفتح الطريق أمام تصدير الكهرباء المصرية إلى أوروبا.

وشهد قطاع التوزيع بدوره طفرة كبيرة، حيث تم تنفيذ برامج لإحلال وتجديد شبكات الكهرباء، وتركيب ملايين العدادات مسبقة الدفع والعدادات الذكية، مع التوسع فى تطبيق الأنظمة الرقمية لتحصيل الفواتير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، بما ساهم فى خفض الفقد الفنى والتجارى ورفع كفاءة منظومة التوزيع.

وعلى المستوى التشريعي، أصدرت الدولة قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥، الذى فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فى إنتاج وبيع الكهرباء، كما تم تطبيق نظام تعريفة التغذية لتشجيع الاستثمار فى مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهو ما ساهم فى جذب استثمارات محلية وأجنبية بمليارات الدولارات.

وبفضل هذه الإصلاحات، ارتفعت القدرات المركبة للشبكة القومية إلى أكثر من ٦٠ ألف ميجاوات، فى حين يبلغ أقصى حمل على الشبكة نحو ٣٩ إلى ٤٠ ألف ميجاوات، ما وفر احتياطى استراتيجى يسمح بتلبية الطلب المحلى والتوسع فى تصدير الكهرباء إلى الأسواق الإقليمية.

وخلال السنوات الأخيرة، أصبحت مصر تمتلك بنية تحتية كهربائية حديثة، تضم محطات توليد عالية الكفاءة، وشبكات نقل قوية، ومشروعات متطورة للطاقة المتجددة والنووية، إلى جانب مشروعات الربط الكهربائى مع الدول العربية والأوروبية، وهو ما يعزز مكانتها كمركز إقليمى للطاقة، ويدعم خطط الدولة لزيادة صادرات الكهرباء وجذب المزيد من الاستثمارات فى هذا القطاع الحيوي.

تواصل النمو رغم التحديات الإقليمية..

المطارات المصرية بوابات عصرية للجمهورية الجديدة

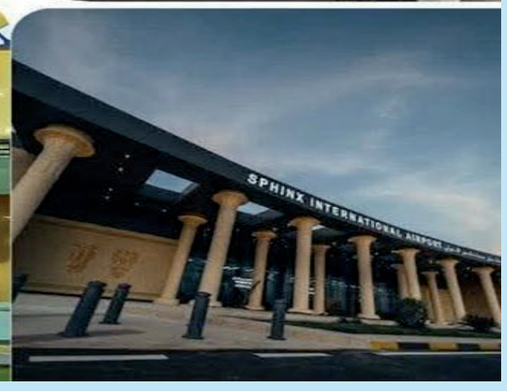

لم تكن السنوات الماضية مجرد فترة تشغيل اعتيادية للمطارات المصرية، بل شكلت اختبارًا حقيقيًا لقدرة المنظومة على الحفاظ على معدلات النمو واستيعاب الحركة المتزايدة بكفاءة واستقرار، رغم ما تشهده المنطقة من متغيرات متسارعة.

وواصلت الشركة المصرية للمطارات ترسيخ مكانتها كأحد أهم الكيانات الداعمة لحركة الطيران والسياحة فى مصر والمنطقة، محققة مؤشرات تشغيلية ومالية قوية متتالية على مدار السنوات الماضية، وعقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

فقد أظهرت المؤشرات التشغيلية والمالية، مقارنة بالفترة المناظرة من السنوات السابقة، نموًا ملحوظًا فى مختلف قطاعات التشغيل، مدعومًا بزيادة حركة الرحلات والركاب وتحسن الإيرادات التشغيلية، فى انعكاس واضح لاستمرار نجاح خطط التطوير ورفع كفاءة التشغيل بالمطارات التابعة للشركة.

وعكست نتائج الأداء حالة من النمو المتوازن فى مختلف قطاعات التشغيل، مدعومة بمتابعة ميدانية مستمرة ، بما أسهم فى تعزيز كفاءة التشغيل ورفع جاهزية المطارات التابعة للشركة لاستيعاب الزيادة المتنامية فى حركة السفر والطيران.

وعلى مستوى الحركة الجوية، سجلت الرحلات الدولية عبر المطارات التابعة للشركة ارتفاعًا من ١٢٤,١٤٩ رحلة إلى ١٣٣,٩٠٢ رحلة، بنسبة نمو بلغت ١٢٪ ، فيما ارتفعت الرحلات الداخلية من ٣٧,٤٠٣ رحلة إلى ٤١,٧٦٨ رحلة، محققة معدل نمو مماثل بلغ ١٢٪، فى مؤشر يعكس تنامى الثقة فى المطارات المصرية وزيادة معدلات التشغيل على المستويين الدولى والداخلي.

كما شهدت حركة الركاب نموًا لافتًا، حيث ارتفع عدد الركاب الدوليين من ١٨,٣٨ مليون راكب إلى ٢٠,٩٢ مليون راكب، بنسبة زيادة بلغت ١٤٪، بينما سجلت حركة الركاب الداخلية نموًا من ٢,٩٥ مليون راكب إلى ٣,٤٠ مليون راكب، بنسبة نمو وصلت إلى ١٥٪، بما يعكس زيادة الطلب على السفر، ونجاح المطارات المصرية فى استيعاب الحركة المتزايدة بكفاءة تشغيلية وتنظيمية عالية. وامتد هذا الأداء الإيجابى إلى المؤشرات المالية، حيث ارتفعت إيرادات الشركة المحققة من رسوم الطائرات والركاب بنسبة ١٣٪ مقارنة بالفترة المناظرة من العام المالى السابق، فى انعكاس مباشر للنمو المتواصل فى الحركة الجوية وكفاءة منظومة التشغيل والخدمات بالمطارات التابعة للشركة. وتؤكد هذه المؤشرات نجاح الشركة المصرية للمطارات فى مواصلة تنفيذ خططها التطويرية والتشغيلية، بما يواكب الطفرة التى يشهدها قطاع الطيران المدنى المصري، ويعزز من جاهزية المطارات التابعة لها لتقديم تجربة سفر متكاملة تليق بمكانة مصر، وترسخ دورها كمركز إقليمى مهم لحركة النقل الجوى والسياحة فى المنطقة.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
عدد خاص
2026-5-24
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

من الميادين إلى منصات البطولات..

«راية 30 يونيو» ترفرف فى الملاعب الرياضية

كتب - حسام نبوى

تمثل ثورة ٣٠ يونيو واحدة من أبرز المحطات فى التاريخ المصرى الحديث، بعدما خرجت تظاهرات واسعة طالبت بإنهاء حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، قبل أن تعلن القوات المسلحة فى ٣ يوليو ٢٠١٣ خارطة طريق تضمنت عزل الرئيس وتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد بشكل مؤقت.

ولم يكن الوسط الرياضى بعيدًا عن المشهد، إذ أعلن عدد كبير من نجوم الكرة والرياضة تأييدهم لمطالب المتظاهرين .

أعلن عدد كبير من نجوم الرياضة دعمهم لثورة ٣٠ يونيو، وفى مقدمتهم حسن شحاتة، وحسام حسن، وإبراهيم حسن، وأحمد شوبير، ومدحت شلبي، إلى جانب عدد من رؤساء الأندية والاتحادات الرياضية الذين أكدوا تأييدهم لخارطة الطريق التى أعلنت عقب الأحداث.

كما شارك عدد من الرياضيين فى الفعاليات الجماهيرية التى شهدتها ميادين مصر، مؤكدين دعمهم لما اعتبروه استجابة لإرادة شعبية.

وكان مرتضى منصور من أكثر الشخصيات الرياضية تأييدًا لثورة ٣٠ يونيو، حيث أعلن دعمه الكامل لخارطة الطريق، وواصل خلال السنوات التالية الدفاع عن مواقفه السياسية فى العديد من المناسبات الإعلامية.

ترتيب أوضاع المؤسسات الرياضية

شهدت المؤسسات الرياضية حالة من إعادة ترتيب الأوضاع بعد ٣٠ يونيو، إذ استأنفت المسابقات المحلية تدريجيًا، مع استمرار إقامة عدد كبير من المباريات دون حضور جماهيرى بسبب الظروف الأمنية، بينما بدأت الدولة فى تنفيذ خطط لتطوير البنية التحتية الرياضية.

كما شهدت السنوات التالية طفرة فى إنشاء وتطوير الملاعب والمنشآت الرياضية، إلى جانب استضافة مصر عددًا من البطولات القارية والدولية.

الرياضة بعد ٣٠ يونيو.. مرحلة جديدة

على الصعيد الرياضي، يرى كثير من المتابعين أن السنوات التى أعقبت ٣٠ يونيو شهدت عودة تدريجية للاستقرار داخل المنظومة الرياضية، وهو ما انعكس على تنظيم البطولات المحلية واستضافة الأحداث الكبرى.

وخلال تلك الفترة، نجحت مصر فى تنظيم بطولات قارية وعالمية، أبرزها كأس الأمم الإفريقية ٢٠١٩، وكأس العالم لكرة اليد ٢٠٢١، إلى جانب بطولات العالم فى الإسكواش والرماية والسلاح وعدد من الألعاب الأخرى، كما حققت الأندية المصرية حضورًا قويًا على الساحة الإفريقية، خاصة الأهلى والزمالك، اللذين توجا بعدد من البطولات القارية ، وجاء الإنجاز الأكبر تأهل المنتخب إلى كأس العالم ٢٠١٨ وكأس العالم ٢٠٢٦ بعدما تصدر الفراعنة التصفيات وحسم المنتخب التأهل رسمياً فى أكتوبر الماضي.

كما شهدت السنوات الأخيرة توسعًا فى إنشاء المدن الرياضية وتطوير مراكز الشباب والاستادات، بالإضافة إلى عودة الجماهير تدريجيًا إلى المدرجات وفق ضوابط تنظيمية، وهو ما اعتبره كثيرون بداية مرحلة جديدة للرياضة المصرية.

وبعد مرور سنوات على أحداث ٣٠ يونيو، لا تزال مواقف الرياضيين خلال تلك المرحلة جزءًا من ذاكرة الوسط الرياضي، قبل أن تتجه غالبية المؤسسات الرياضية إلى التركيز على المنافسات والإنجازات داخل الملاعب، بعيدًا عن المشهد السياسي.